کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۱۱

٥٢

قال زيد ربّ عمرو قائما اذ بكر يوم عيد صائما

قائل ثمّ جئت هند شتى حتى توك الى زيد باكيا

هل ما لم كيف انى كم متى اين من ايان

اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم فعل

لانه يوجد مسندا ومسندا اليه

محمد نوح لوط شعيب صالح هود صاحب

منصرف منصرف منصرف منصرف منصرف منصرف

وبعد الامر وبعد النهي وبعد الدعاء وبعد النداء

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شمارهٔ ثبت کتاب ۸۹۵۸۴

کتاب حاشیهٔ سید علی زاده بر مصباح (خ) ۱

مؤلف ....

مترجم ....

موضوع ....

شمارهٔ قفسه ۱۱۴۴۲

۱۱۴۴۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی خطی ۱۱۴۴۲

٥٢

هل عالم كيف انى كم متى اين من ايان

فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم اسم

محمد نوح لوط شعيب صالح هود

وبعد الامر وبعد النهى وبعد الدعاء وبعد النداء

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب حاشیه سیدعلی زاده بر مصباح (نحو)

مؤلف

مترجم

موضوع

شمارهٔ قفسه ۱۱۴۴۲

شماره ثبت کتاب ۸۹۵۸۴

۱۱۴۴۲

بازدید شد ۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

خطی

۱۱۴۴۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲

یا معین

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی اعرب ترکیب الکائنات من مزج کاف ونون وبنی الافلاک المرفوعة على الحرکة
والارض المحفوظة على السکون والصلوة على سید رسله محمد المبعوث من سرة البطحاء في
صمیم العرب العرباء وعلى آله وصحبه مصابیح الانوار ومفاتیح الاسرار ما ناحت
الورقاء في الاوراق ولاح الصبح المنیر في الآفاق فیقول العبد الضعیف
والمذنب الکهیف یعقوب بن حسین على غفر عنهما الملک العلي هذه فوائد
قد قیدتها على شرح دیباجة المصباح حین ما قرا علي بعض احبتي الاجلاء
بصفاح وقد کنت قدیما یعمر ببالي ویجول في خیالي ان اتخذ شرحا جامعا
لفرائد اصول النحو وقواعده وحاد ما للنکت مسائله وعوائده لما انی وجدته
مختصر المحتوي على لطائف حقائق اللباب وینطوي على دقائق الالباب توفر
رغبات المحصلین على تعلم هذا الکتاب وتحصیله وامتداد اعناقهم نحو العلم
بجمله وتفصیله فاحتلست فرصة اثناء التحصیل وتشمرت لکشف مقفلاته
بالجد الجمیل وضممت الى ذلک الفوائد ما یدل صناعة الابیة ویسهل طرائق
الوصول الى کنوز الحقیقة سوى ما فیه فرائد بهیة قد خلا عنها الشرح
والمصباح وفوائد شهیة لم توجد في الافتتاح بل في المفتاح فجاء بحمد الله
شرحا شافیا بتاریخ على نکتة حبات الفواد وحلادا فیا یستعار على ملحة الناس
لغرایب فیه الرشاد کلم مما یشهد فیه الحافظ جار والطیب منها

سایر وکان انفاس المسیح نسیمها اذ منشؤها تحقیقات ناشر وهذا مع انی بالقصور
معترف ولکنی اقول بلسانه کلیل وجنانه علیل وکم من جوهر احکی نفس
ولی وصف العلوم وکم اجلو جلا صحفا وما لی نصیب مثل ما شطه العروس
رضی یا نفس تستوفا نصیبا بتسلیم قضی باری النفوس والى الله اتضرع ان
یجعل ما الفته من هذا الدر النظیم خالصا لوجهه الکریم مقربا من رحمته في دار
النعیم یوم لا ینفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سلیم وما شرع في تزیین
البین والشین بمعونة الفیض من جناب الرب العالمین الحمد لله الذي لا
یبلغ کنهه جادة ای لا یصل الى تصور حقیقة بمیزه عما عداه وما قیل انه جادی
بالحاء المهملة على معنى انه لا یبلغ کنهه من اتى بجده فلیس بشیء لخلوه عن هذه
الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول بای طریق کان على ان فیه ایهام جواز
التحدید بدون البلوغ الى الکنه وهو باطل ولا یحصی ای لا یضبط عده نعمه عاد في
الکشاف واحد تعد وانعمة الله لا تحصوها ای لا تضبط عددها فالاحصاء هنا
استعارة الضبط فقط على سبیل التجرید کما قالوا في قوله تعالى اسری بعبده لیلا
وحار ای صار متحیرا في بحار عرفانه ارواح العالمین بکسر اللام وبار ای صار
متمیزا بانوار احسانه اشباح جمیع العالمین بفتح اللام والصلوة على
من لم یر ای لم یبصر فلا یقتضی الا مفعولا واحدا وهو قوله الغرا وهي بفتحتین
ما یتعلق رسم الشي کالکفر الا ... ومحاه من المحو عطف تفسیری في مختار

الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد
ولازم ولا رسمًا عطف على اثرًا ولا زائدة مؤكدة للنفي اي فلم يبق رسمًا من رسوم
الكفر الآ زاله وعفاه في مختار الصحاح عفى المنزل اي اندرس وانمحى وعفته
الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى وهذه القرينة لا عطف عليه يجب
للغني محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء وبالهداية فانه هدى يحيى لازما
ومتعديًا والنور اي بالنور الذي كان يتلألأ في جبهته او بنور الاسلام
الذي طلع على الخلف فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه بالفتح
والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه اكمة
القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف
على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد اي جرت على غير من هي له
والصلوة على اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه
اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية بناءً على ان
الديباجة متأخرة عما كتبه كما هو الكثير اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة
كتاب المصباح في مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكانت ما ذكر في
اوائل الكتب خدها ووجهها فلذلك يسمى بالديباجة مأخوذة من
غرائب فوائد المفتاح وابتدئ انا او لا نصب على الظرفية اي قبل اعراب
الديباجة بآية من كتاب الله تعالى تبركًا وتيمنًا وعرفوا الآية بانها طائفة

من القراءة

من القراءة يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة ومن بيت
بالجر اي ابتدئ ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنًا اي حذاقة في
باب الاعراب واعتيادًا عليه يقال مرن على الشيء من باب دخل تعوّده و
استمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصمًا حال من فاعل ابتدئ من اعتصم
بحبل الرشاد اي متمسكًا بحبل الرشاد كائنًا او قدم الحال على ذي
الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجز في الاصح للسجع في الافعال
اعتصم به تمسك وما في بعض حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب
اللغة التي رأيناها فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة
ومعتذرًا عطف على معتصمًا بان شغلي الحقير هذا مبني ولو العذر اي الاعتذار
عند كرام الناس مقبول اما الآية فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي
واخي قال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى رب منادى حذف
حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضًا اجتزاءً بالجيم والزاء المعجمة اي اكتفاءً
بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وفتحه كما جاز في غير النداء وجاز حذفها اجتزاءً بالكسرة وهذا الحذف
في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام
هو في غير النداء وانما هو لتوجيه المخاطب فيطلب الفراغ منه بالسرعة
ليتوجه الى المقصود وجاز ابداله الفًا ايضًا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد

بهذا الابدال يوجد في غير النداء نحو قولهم يا رب ثاجا و زعنق وعليه قول عم
انفق يا بلال لا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف يا وقلب يا المتكلم
الفا واما ما روى مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون
موسى فليس مما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف اليا و
قلبها الفا في المضاف الى يا المتكلم انما يجوز اذا كان سببا عن ذا بالاضافة
اليها فلا يقال في يا عدو يا عدو بحذف اليا ولا يا عدوا بقلبها الفا
هذا ما قالوه فعليك به فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل رب بدون
اليا المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني ربي
ويا رب مع سافتها اي اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها
يعني ان قوله يا رب مع قوله اني لا املك نفسي واخي في محل النصب لكونه
مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد
لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب
بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب
وهذا مشهور لا يستريب بالفهم ما يستقر فيه او لا يشكك فيه وهنا الجملة اي
جملة يا رب مع سافتها ليست واقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون
الا جملة اي مقول القول الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليست
الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي

تدبر

تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظة يقال متصلة
بالاستثناء في الكثر لنفي الاسم والخطاء الحاصل بنفي الكل واثباته والواقع ظاهرا
نحو ما جاءني القوم او جاءني القوم الا زيد فمعناه لا تواخذني يا رب فان كلامي
الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تعالى يشهد كلامي انه حق واستثناء صدق
وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه
يستعان في اثباته بالله تعالى واصله يا الله امراي اقصدنا بالخير فحذف حرف
النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم
الا ان يقال ان قال هنا بمعنى ذكر ومثل هذا نول قولهم قولنا ضربا مصدر
وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون

اي في جملة م

مفعول ذكر والكلام فيما وقعت فيه بل جواب به الصحيح ان هذه الجملة واقعة
موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني نا لا نسلم انها ليست بواقعة
موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كونه مقول الحكاية عن واقعة وجملة واما
باعتبار كونه في موضع المفعول فهو في موقع المفرد فهذا الاعتبار بانه
منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب
لكونه مقول القول يابى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول
القول في محل النصب ولذا عدوها من الجمل السبع المعاصمة

الاعراب حيث قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل ويشير
بذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظة منصوبا
الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية
مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه
الله اكبر ومعنى الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان
يكون مفردا انتهى واما وجه ان المقول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية و
كذا الفاعلية انما تطرأن على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا يكون
الا لفظا مفردا لا جملة في يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب في
رام الشيء كذا في شرح جمال الدين ره للكشاف وكذا ان يكون القول الكلام
منظورا فيه من قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل
منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب
من حرف النداء واسم وهو المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حرف النداء
ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح قوله فجوابهم مبتدا خبره قوله مرتفع
اي جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما هو حيث قال لان معنا يا ربي
ادعو ربي فيكون مركبا من فعل واسم مرتفع مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل
لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد
او اتمنى او ادعو كذلك اي محتمل لهما لكن لا يمكن ان يقال انه نصب

على انه

على انه مفعول له فهم ان الملازمة لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق و
الكذب مع ان انتفاء تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا
اي من الصيغ الاخبارية وهو مم لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من
الصيغ المشترك بين الاخبار والانشاء كالالفاظ العقود جمع عقد بالفتح
كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت او اعتقت او زوجت فانه
اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا
تستعمل تارة لانشاء البيع وتارة اي مرة للاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اي
تارة اخرى وفي مختار الصحاح يقال تارة وبعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات
وتير كعنب وربما قالوا افعله تارة بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها
فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته
مرة وكذا لفظ ادعو تستعمل تارة لانشاء النداء اي الابتداء واثباته بهذا
اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة الاتية فلا بأس لهذا ان تذكر هنا معنى
الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو
الخبر كقولك زيد قائم فانه وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد
وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو مدلول أي م
بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على
قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه

اثبات مدلوله وهو طلب صدور الفعل في المخاطب وكذا بعت اذا اريد
به البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الآن قال الآن هذا اللفظ مبني
على الفتح بناء لازما لما فيه من معنى الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت
على ما هو مذهب سيبويه فانها لا يثنى ولا يجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال
مع لام التعريف وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف و
يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه تصرف الاسماء شابه الحرف لان
الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا اي المذكور من قولنا
اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما
كان يريد ان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه قد خرج عنه
ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن بيننا وانها في التحقيق
لان معناه هو هذا المذكور بعينه فكأنه قال معنى قولهم الاخبار اثبات
ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر في الجملة في احد الازمنة
الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او نقول انه ليس من
قبيل التعريفات المتساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة بينهم فانهم
كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف
على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما
يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر

وطلب تركه

وطلب تركه في النهي فانهما لا يحصلان الا بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ
موجد له فهذا اي قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى
قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون لنسبة
الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه
فخبر والا اي وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فالا
ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء وبيان ذلك
ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان
هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن
من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان
يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن
المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين
او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع
الخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار
عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف ابيعت الانشائي
فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في هذا الحال
بهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل كثير القيل فيه
الاطراف والجوانب

اي في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره المصنف كلمة لقوله ما
نحن فيه في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الاية الكريمة فان في
اني حرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك
لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر اي مستو فيه وهو انا الا حرف
استثناء ههنا انما قال ههنا لما عرفت قد يكون صفة كغير جاء الا علم نفسي ضمير
المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه والنفس المضاف الى الياء المتكلم منصوب تقديرا
بلا املك هذا على راي الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا
ولا الاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا
مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي
وانما كان بالفاء لان المبتدا اسم موصول وصلته فعل وكلما كان المبتدا كذلك
جاز دخول الفاء في خبره كما سيجيء هذا وعد بلا وفاء وكان وانما قال كان في
فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق يتضمن المشتق منه
فان قلت المناسب ان يقول ويكون في فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كن
قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة مشهور فيما بين المعربين بالنسبة
كان دون غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى
التاويل بلفظ كان فان قيل ما فائدة تاويله بلفظ التاء قلنا رعاية التاء

غ مثال ليفيد وصره للفظ اذ كانت لفظ كان ناقصة فتكون خبره فليكن للمجد مالا العلى وان كانت تامة فتكون حالا من اسم كان ولو قال حال

م فاعل كان

كعلم الهندسة واما بفوايده الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واجمالا يحصل لقبا
كعلم الاخلاق والنحو جامع لكتبهما فان كلام الله تعالى وكلام رسوله الدالين على ذات الله
تعالى وصفاته تع وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرهما انما يعلمان حق
علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير
وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان واضع هذا العلم وهو
ابا الاسود الدؤلي الدئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود
وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب لكن اذا نسب بفتح الثانية فيقال دؤلي
بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر اللام
في رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره
بتلك المسموع فقال امير المؤمنين رحمة الله عليه هذا الغلط لمخالطة العجم
العرب وكثرة المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم او بالعكس فبناء اي
ولكثرة المولدين فيما بيننا او قال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم
وفعل وحرف والاسم ما انباه اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات التي وضع له
الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب
اليه من القرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر
والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه
اي لا يتحصل ولا يتقوم بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثاله معنى في في قولنا زيد

يتعقل في

في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل لا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كزيد وغيره من الاسماء اللازمة
الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق
لتحصيل الفايدة اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على
معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل
على معنى في غيره فعايد الى معناه وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى
اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على
معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما
يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد و
قريبا من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير
مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا
الى تحريك عضوين اي الشفتين وماسواه فرع عليه اي وماسوى الفاعل من
المرفوعات فرع عليه اي الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات
الخمسة اعني المبتدا وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس
ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل
او مشبها بالمشبه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا
فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطي له الخفيف طلبا للتعادل

وما

وماسواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس
ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من
حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول
وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجزء الاصلي للمضاف اليه
اي بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع
فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي
هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك ذهابا لمراعاة التوافق
وماسواه كالمجرور بحرف الجر الزايد في المبتدا نحو بحسبك درهم او في الفاعل
نحو كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور في اللفظ منصوبا في المعنى او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحق
بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله عنه بعد هذا المقال لابي الاسود الدؤلي اي
خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به
اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه
وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا المذكور وامر همتك اليه فلهذا

اي فلقول علي رضي الله عنه انح هذا سمي هذا العلم نحواً تيمناً بلفظه الشريف وقيل
سموه النحو لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول المقاصد بايراد
الطريق المناسبة من الالفاظ ويتيسر قصدها بذلك العلم ونقل في بعض الكتب
هذه القضية هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما
انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايته مطرقاً متفكراً فقلت فيم تفكر
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحناً اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع
كتاباً في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن
الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما
انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل والحرف انح هذا
وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود الدؤلي فجمعت اشياء وعرضتها عليه و
كان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها منها
فقال بل هي منها فزدها وحكي ان امرأة دخلت على معاوية رضي الله عنه في زمان عثمان
رضي الله عنه فقالت انّ ابي مات وترك لي الابنيه ان فاستقبح معاوية ذلك
فبلغ الخبر الى علي رضي الله عنه فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولاً
باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلاً يقرئ ان الله بري من المشركين ورسوله
بجر رسوله فصنف باب العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء
بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما التعجب من حسنها فقال لها قولي

٧

ما احسن السماء قال فصنف باب التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو
ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل
بن احمد من عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو
بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفياً وبصرياً فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه
ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش
وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن
المبرد ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسيخ
وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن جني
ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعده من يعبأ به انتهى
وهذا المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه وهذا مبتداء خبره قوله
اصل علم النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما
فصلنا ايتهم الوثقى كتباً كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا منه ابحاثاً طويلة
تسهيلاً لتعلم العلم وتيسيراً لمن بعدهم وبعد هذا المرصود اي المترقب لابد من
الشروع في المقصود قال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط قيل
لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمة
ليتناول كلام المذهبين ويحقق ما في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم
انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن

فان قيل لم قال المصنف اما بعد حمد الله ولم يقل الحمد قبله
لا لفظاً ولا معنى ولا قرينة عليه قلنا القرينة موجوده
لان استحقاق المصنف بهذا الثناء ليس قرينة الحمد
ولهذا قال اما بعد حمد الله او تقول قول المصنف
اما بعد حمد الله يدل على الحمد قبله لان بعدية الشيء
يدل على قبليته او نقول ان الحمد قد ثبت لله مطلقاً
من غير اضافة الى نفسه ولهذا قال اما بعد حمد الله

الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بشهور

انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها

لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري

اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله

اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت لزوم

الفاء فيقول المدعي ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل كلمة متضمن

لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا

استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء

على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا

يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فيقول المدعي

انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها

لكنها لازمة فتكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض ولا في السماء آلهة

غير الله ولذلك لم يفسد ومعناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف

فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وبهذا كان استدلالا

بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا افاد بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى

في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين تتضمنان معنى

الشرط بلا لزوم الفاء والباشار الخافي في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى

الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن

لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث فاعله راجع الى مهما ومن شيء

بيان له لابهامه فاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدؤها مهما وخبرها

الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبره الجملة التي هي الشرط

وحدها وقيل انها مبتداء لا خبر لها معناه مهما يقع او يحدث كائنا من الشيء فاقول

وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف

مهما يكن من شيء رومًا اي طلبا للاختصار وههنا مذهب آخر ذكره في الايضاح

وهو ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من

مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما

فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال ان اصل بعد حمد الله مهما يكن من

شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا

فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه

فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فيأول بجعله خبر مبتداء

محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية

فان قلت كيف يجيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا

في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير

مقترن باحدى الحروف الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه

اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول وهو قال الولد الاعز الظاهر انه قال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع ما نتلوا عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدره اي لكراهتهم ان يقع الموالات على ما نقل الزجاج عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى الاسناد المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القايم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزمه الظرفية لما جاء مرفوعا وقد وقع كما بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعل يوالي وقيل ان بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط والجزاء لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال وحرف نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي

او

فان قلت لم لم تؤخر الفاء الى الجواب قلت لكراهتهم الموالات بين حرفي الشرط والجزاء فلتحرز عما للكراهة فان قلت لم يكرهون الموالات قلنا لانه قد يكون بينهما فاصل والالزم ان يدخل الحرف على الحرف وهو غير جائز عندهم فان قلت لم لا يجوز دخول الحرف على الحرف عندهم لان الحرف وضع للادوات فلو دخل الحرف على الحرف لزم وجود ادات بدون ذي ادات وهو ممنوع عندهم فان قلت قد جاء المصدر في مثل قوله تعالى لئلا يأسوا على ما فاتكم قلت دخول الحرف انما لم يجز اذا كانا من جنس واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز دخول الحرف على الحرف وههنا كذلك فاحفظ فانه بحث لطيف حمدية

او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين بهذا وانما كرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها الاتباع شيء شيئا ثم حذف القول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الجهد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول الخاص اعني الحمد ان الولد الاعز آه فصار اما بعد حمد الله واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زايدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس بلما العاطفة فانها بالكسر في المشهور وانما الستارها عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليهما الاسم كما يليه الفعل دائما وهكذا قيل وانما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان كنت آه فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فبكون التفصيل في المفردة والتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا مع ان المصدرية وان المشددة وقوله التخفيف متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد وقوله على ان اللام متعلقة بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام

قوله ان اللام متعلق بلا تدعوا يعني تحذف اللام اذا كان المتعلق مقدما على المتعلق وههنا ليس كذلك بل الامر بالعكس واذا جاء الحذف مقدما على المتعلق مؤخرا بالطريق الاولى فان قلت ما الفايدة في التقديم المتعلق على المتعلق في الاية قلت التقديم تفيد القصر كما افاده في قولك ما زيد الا شاعر وما شاعر الا زيد واما وجه القصر في الاول فلانك اذا قلت ما زيد توجه النفي الى وصف زيد دون ذاته لا نزاع فيه ... زيد ... وما اشبه ذلك بل في كونه شاعرا ... حمدية

لانّ المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع
دخل مقدّر وهو ان يقال لو كان اللام مقدّرا فلا بدّ له من متعلّق يتعلق به ولا متعلق له
ههنا الا تدعوا في الآية فاجاب بقوله على انّ اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى
لادخال الفاء في عامله قلنا انّ اللام للتعليل وما يتضمن معناها يجوز دخول الفاء في متعلقها
المتأخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف في تعلق لايلاف
بقوله فليعبدوا فاضرب كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار قرينة ما الزايدة
بآخر ان عوضا عنها اي عن كان فادغم النون في الميم بعد قلبها اياه وانتقل الضمير المتصل في
كنت الى المنفصل يعني احذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير
المتصل بدون ما يتصل به اتي به لضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار امّا
انت منطلقا انطلقت واعلم انّ الجارة اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت
وانما قدّم على انطلقت لانّ أنْ وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كانت
الشرطية في السببية لانّ المعنى لاجل انطلاق قلت انطلقت فكما انّ السبب مقدّم
في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فانّ المفتوحة بمعنى
انّ الشرطية ومن مذهبهم انّ انّ المفتوحة يكون للجزاء ايضا وعلى هذا يحملون
قوله تعالى وانْ تضلّ احديهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم انّ امّا الاولى متضمنة بمعنى
الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم
نطلع على امثلة وموارد استعمالاتهما واما الثانية ليست للشرط ولا متضمنة اياه

٢٧/

فان قلت ما المناسبة بين كان وما حتى عوض منه قلت
المناسبة وقوع لفظة ما بعد ان في تركيب كان حيث
قلت كنتما او كنتم للتثنية المخاطب وجمعه
فان قلت النون والتاء والالف والواو تقع
جزءا كذلك اذا قلت ... وكنت وكانا وكانوا
فحينئذ يلزم الترجيح بلا مرجح قلت المرجح
ههنا حاصل وهو عدم الالتباس بشيء يخالف
عنه يعني اذا عوّضت بالنون او التاء او الالف
او الواو يلتبس بان وانت وانا وانوا بالحركات
الثلاث وهو لم يوجد في كلام العرب
الالتباس بشيء ... فلتعيّن الميم لدفع هذا
الالتباس ثم اشبع الميم فصار اما ... حديدي

على المذهب الاصح وان ذهب الى الفتح شرذمة وهي بكسر الشين والذال المعجمة بمعنى
الطائفة والجمع شراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري
يعني صاحب الكشاف وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها الشرط كان ولو
فمذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب
اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا
المذهب اعني لما قال الشارح رح ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط المحض
اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى
اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع
ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف الى آخره ثم قال مجيبا
عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيصح حينئذ
قولنا انّ الاولى متضمنة للشرط اتفاقا يعني انما قلنا يمكن ان يكون الخ لانه يجوز
ان يكون مراد ابن الحاجب بامّا حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو وامّا
امّا الثانية بالنصب لانها صفة امّا منصوبة على انها خبر يكون التي اصلها
ان ما وان يكون مراد الزمخشري بامّا حيث قال في المفصل بعد عدّة فصول من
تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها
معنى الشرط امّا الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية فحينئذ يكون
يكون مراد ابن الحاجب امّا الثانية ومراد الزمخشري امّا الاولى فلا نزاع بينهما في

ومن ههنا بكسر الراء ...

المحض ...

... لا في اللفظ ... امّا الاولى المتضمنة ... الشرط

قول ابن الحاجب انها الشرط كان ولو الاخر وقعت
لانها لو كانت الشرط ... بعدها في داخلة عليه ... ان
ان ليس كذلك واما ليست كذلك ... ويمكن ان يجاب
عنه بانها داخلة على الفعل تقديرا لكن حذف لفظا
لفوائد ... ان شاء الله تعالى فنقول ان
واما علم ليس ... لفظا او تركت الثالث
فانظر الى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
لتطمئن ... منك ... فان قلت ما
الداعي الى حذف الفعل والاصل عدمه قلت الداعي
اليه كثرة الاستعمال المقتضية للحذف ولذا لا ... امّا
على الفعل المحذوف لانها للشرط وهو لا يوجد الا مع
الفعل فان قلت لم لا يوجد الا معه قلت لان الشرط
يقتضي الانتقال والتعليق وهما لا يوجدان الا في
الفعل فادخلوا امّا عليه لفظا او تقديرا قضاء لحق
ما اقتضائه وان كذلك ... حديدي

للحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما
ان اما حرف شرط وقال الاخر اذ اما متضمنة الشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما
في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا اعرض عليه مراده من قوله
فليتأمل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز على صيغة المعلوم
اي فليتأمل اي فليتأمل المتأمل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي
من زاد يزيد اي لا زيادة على التقدير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما
واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال اما
المفردة على وجهين لان اما يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا اود اي احب
واقلي اي ابغض اما من اود فالعالم واما من اقلي فالجاهل ونحو جاءني القوم
اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا الاستعمال
التفصيل استعمال على طريق الاستيناف وهو اي الاستيناف في عرف النحاة
ما وقع جوابا عن سؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائل
قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل في اوايل الكلام
المقطوع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه ما يأتي في اوايل الكتب كقول المص
اما بعد حمد الله ذي الانعام وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك
من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده
الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا

الفرق بين الاستيناف والانقطاع ان الانقطاع هو كون الكلام مقطوعا عما قبله لفظا او معنى ومعنى الاستيناف يكون مقطوعا لفظا غير مقطوع معنى بل يكون مرتبطا لما قبله من جهة المعنى تامل شرح

ط وذهب الشريف الى الكشاف وانظاير ههنا الآية عدم استلزام التفصيل وعند قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم الاية من هذا القبيل وقال ان جواز السكوت على قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها

واما

واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار
بزيادة اعتناء بشأن المذكور بعد اما فيما سيق له الكلام كقوله تعالى فاما
الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاول انهم الزائغين
وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن في سبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما
كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله
بهذا مثلا يضل به كثيرا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتاب والرسائل
اما بعد وفيه افادة زيادة تأكيد لان تفصيل المجمل واخباره جملا وجملة
مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشأن المذكور بعد اما هذا فان
قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل
وانها لا يستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني
قسيما للاستعمال للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعل قسيما الاستعمال
لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل وهو قسم مخصوص من مطلق
التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا لان الاستعمالات قسمان كما ذكره الشارح
فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة المفردة اي فلما اقيم
اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه

مهما يكن الخ تضمنت هي معنى الابتداء والشرط الذين في مهما يكن لان مهما يكن
مبتداء ومتضمنة بمعنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول تقتضي ان تدخل اما هذه على
الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتداء لكونها حرفا وجب ان تدخل على ما يقع مبتداء
بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب
نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخلت عليه اما مبتداء
بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على
كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء لما تزحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم
ما بعدها الضعفها او قد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال
يقتضي ان يدخل على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل
على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين
بفتح الضاد والياء الاولى ولم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بصيغة الجمع بالجمع
فانه جمع مقتضيين كمصطفيين ولا عبرة بحركة الآخر مشكل لان اجتماع الاسم و
الفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل فلم رعوا اولا ما يقتضيه
اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم رعوا ثانيا ما يقتضيه
بحسب تضمنه معنى الشرط بادخال الفاء في جوابها ولم لم يعكس قلت لان الابتدائية
في مهما اقدم من معنى الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس
بذاتي له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية فلزم الفاء في جوابها اكثريا قضاء بحق ما كان

قوله تضمنت معنى الابتداء فان قلت لو كان
اما هذه متضمنة معنى الابتداء لكان ما
بعدها مرفوعا ما يقتضيه معنى اما ولهذا
كان زيد قائم زيد واما عمرو فقعد
عمرو بدون الرفع وترك الاتيان بالنصب ولو لا
اما لكان النصب اولى المناسبة قلت
ان عدم الرفع فيما وجد بعدها لا يستلزم
ان لا يتضمن اما معنى الابتداء لجواز ان
يكون ظرفا مانعا عن رفع ما بعدها
كما في قولنا اما بعد حمد الله واما ما
ذوات مرفوع في الجواب نظر
لانه لو كان الظرف مانعا عن
الرفع لوجب الرفع في قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر وجوابه
ظاهر لان اداتي لب

وثبت فكان الفاء وقع جبرا عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب
تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة
الفاء والقضاء من قضيت حقه اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل
الفعل المعلل وسيجيء انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له وانما قال وابقاء
له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه دخل
على جواب الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء كما
مر واما ما وقع من قوله تعالى فاما ان كان من اصحاب اليمين الآية بالنصب في المشهور
اي اذكر الآية او اقرأها او اتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية
مقروة والجر الى آخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على
الاضافة كا يتوهم فما ول بالمتوفي اي الشخص المتوفي في الاول واما لفظ ذهب
في الثاني قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي لا يختص
بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا
كان او معنويا يختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظه وهو اسم لا يدل
على الحدث منفصلا ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان الشارح بدل
قوله واما لفظ ذهب وبان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره بمعزل عن
التحقيق كما لا يخفى الابرى الى قوله فالمتوفي واللفظ اسمان والمراد بقولنا فيليها
الاسم اعم من ان يليها الخ ان يليها لفظا او تقديرا في الصورتين المذكورتين وان لم

يليها ايا والواحدة الاسم لفظا لكن يليها بيا بين تقديرا كما ترى فلا اشكال وبعد

ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست التي وضعت للمكان قال في شرح

الضوء وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو ظرف من ظروف الزمان التي لا يمكن ولو كان

في الاصل من الجهات الست بينوه ثم صاحب الصحاح انتهى لكن استعير ههنا

اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد

زمن بفتحتين بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد

العصر واستعيرت لفظة بعد فيهما للزمان فجميع الجهات الست اي امرها المثبتة

لانها لا تخلو اما ان تستعمل مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا البواقي

الست نحو جئت فوق زيد او تحته او امامه او قدامه او وراءه او خلفه

مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول معرب منصوب على الظرفية اي بتقدير

في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية

وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء كان

ذلك العامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتداء في

نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا بفتح الفوق

فمن قبيل الاول اي التي لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان

الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المستقر فيه من عامله المقدر لا الظرف

وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق في مثالنا هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير

السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما الذي يليه الابتدائية ويجعل خبرا

مرفوعا هو الجملة الظرفية التي وقعت خبر المبتدا لانها اي الجهات الست من

قبيل ما استعمل اسما مرفوعا بأن يقع مرفوعا مبتدا نحو بينات اشرق من يسارك و مفعولا

مفعولا به نحو عرف زيد تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد

واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما قال في

شرح اللباب الظرف كلاهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير

متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اي ما استعمل

اسما وظرفا يجوز ان يعتقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة من الحركات

الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي

يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف وان اريد به الظرف

ما كان منصوبا بتقدير في فالاكثر استعماله للظرف لا للفعل والحرف فصح المقابلة

بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزمه الظرفية نحو سرت ذات مرة وذا صباح

افقد مع الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولغيته

عندك بين وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء

وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك و عشاء

وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك وقرب منه

عند فانه يجر بمن خاصة ومثل دون فانه يجر بمن وبني نادرا فاما دلك

فانه من المهمات التي يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني
اي الجهات الست التي استعملت مقطوعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون المضاف
اليه منويا اي ملحوظا او ملتفتا اليه في نيتك ولا يكون منويا بل يحذف نسيا
منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل
المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا والالتفت
اليه اصلا فالاول يبنى على الضم نحو جئتك من قبل او من بعد وانما بني على الحركة فرقا بين الاصلي
والعارضي ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع ما اخر عن السكون كان
البناء العارض فرع البناء اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على
الضم دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا المحذوف منها اي من الجهات الست وهو
المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما يحذف منه المضاف اليه نسيا منسيا
معرب كسائر الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات • يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح
الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام او
الشراب في الحلق فان قيل ما وجه كاد هاهنا والكون قد مضى قيل هذا حكاية حال
والا لقال كنت كدت والفرات العذب والثعالبي يروي البيت من ابي عمرو بالماء
الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد هاهنا وقصة هذا البيت ان قائل هذا
الشاعر قريب من الموت كاد صار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه

فتمكن

يكذا باقي الجهات الست يعني كل اسم فيه معنى الشرط في فهو ظرف كالحين [illegible] اليوم والليل فانه لو كان الظرف [illegible] لكان مبنيا لانه يتقدم بالحرف كاين ومن وكيف ونحوها [illegible] الظرف مقدر [illegible] والفرق بينهما ظ لان اظهار المقدر يجاز نحو سرت في يوم الجمعة ولا يجوز اظهار المتضمن [illegible] همزة الاستفهام ونحوها فانها متضمنة لا مقدرة والظرف من قبيل الاول فلذلك اعراب الاول وبني الثاني فلو كان مبنيا لارتفع الفرق بين المقدر والمتضمن [illegible] لم لم يعكس الامر قلت ان الظرف [illegible] في [illegible] المتضمنة فالاسم يستحق الاعراب فاعرب الاول وبني الثاني [illegible]

فتمكن من قصاص قريبه ثقيل فالمراد بالغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظ
والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينو ولذلك اعرب
بالنصب واليه اشار بقوله قبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت
لفظة كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في
الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي شبهها الحرف
في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه سبب لتحقق الاحتياج اذا ذكر
المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست ح اي حين يقدر كونها
المضاف اليه محذوفا منسيا جعلت اسما برأسها غير ملتفتة
الى المضاف اليه فلم يشبه الحرف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما
نحو ضرب كسائر النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه منكورا
او منويا او بين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى وهو انا اذا قلنا جئتك
قبل الظهر او قبل قبل لا يكون وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ووقوعه
في زمان من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين
منهما في قوله اما بعد حمد ثم لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل تركه
منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ نقل عنه
بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يجري مستعملا
منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه في نصب بعد اما

في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل للقيام مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكون ورائحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا فيقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه راى صاحب المغني حيث قال والعامل فيه وانما عند سيبويه وعند جميع النحويين لانها لما نابت مناب الفعل عمل في الظرف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فذهب بعضهم الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كان بل او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل على ما لم يصير الكلام كان جزء الاول والا فمن الثاني فهذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب المغني ان ما قالا مذهب رابع غيرها وقد سمع عن البعض من شراح اللب فالعامل في نصب بعد ههنا على الاول والثالث الفعل المحذوف وتقديره مهما تذكر بعد حمد تقرر فان الواو لاعتراض وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عمل ضعيف اذ دخلت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوى كالشمع مع الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على

القوى وانه باطل فاجاب المجيب بقوله لا اردت لان اما يقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لا تقتضا لتعاصدر الكلام الذي دخلت هي عليه لاسيما كل كلام حمد معناه الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به خبرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكونها كل اختياري حادثا وكذا الباقي غير اختياري الحسن اما فلانه مما يعد من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلانه كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تع كالقدرة والعلم

وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل
ولو سلم انه حد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض
المحققين ومنع اقتضاء الاختيار الحدوث بناء على جواز استمرار الاثر
ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي منزلة بمنزلة افعال اختيارية
لابنائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل
فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبدأ
الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
اختيارية في المآل واما عن المثال الثاني فجوابه الحسب وان كان
اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال
الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة يطلق
على الكيفية النفسانية التي هي مبدأ الفعل التقحم في الحروب المهالك
وعلى نفس الاقتحام فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل
دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا
يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك
يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان
يكون ثمراته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال
الثالث فبانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء

فاعلم

فاعلم ذلك فانه هو غاية التخليص في هذا المقام الذي تزول فيه اقدام
الاقوام وهو مجرور لكونه مضاف اليه لبعد وهو مضاف الى وهو
اي لفظة الله علم بفتحتين لذات الواجب الوجود تع وتقدس اي تطهر
عن دنس الشرك والنقصان واضافة حمد اليه اضافة المصدر الى
مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد
حمدي الله بالنصب بحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه
وحوط فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على
خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك
المفعول عن الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدرية كونه فاعلا او منصوبا او مضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني
ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج زيد وان يخرج
خير له على الالف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني
كان المصدر بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا
تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما
امتنع ان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية

المسماة بالموصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هنا واما تخصيصه
بان مع الفعل [illegible] ما المصدرية فلكون ان عريقة في المصدرية والثالث
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من
ضرب زيد اى من ان ضُرب زيد بضم الضاد اشار به الى ان المصدرية
ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلادُ بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر من نظر الواضع فيه
الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نفسه لا فاعلاً
ولا مفعولاً وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار الفعل فان طلبه للفاعل
وضعي والوضع الا الحكم العقلي فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال [illegible]
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا الى شيء
بعده ظاهرا او مضمرا [illegible] يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره
لاقتضائه له وضعا وعقلا واما [illegible] الفاعل والمفعول وان كان
طلبه لهما ليس بوضعي بل عقلي لعروض شبههما بالفعل انتهى ومنه نحو
يستحب تبريدا الصلوة [illegible] صلوة الظهر في فصل الصيف اى تبريد
المصلى [illegible] كان [illegible] او جماعة لقوله عليه السلام ابردوا

بالصلوة

بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اى صلوا اذا سكنت شدة حرها فيح
جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو
مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو جئت بذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة
للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فحينئذ يكون
اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمد بن محمد
بن عمر الجغميني بجغمين بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله
كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا لقبه واسمه علي وكنيته
ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد وقد ولد في تلك القصبة
في [illegible] اربعين وسبعمائة وتوفي في بلدة شيراز في سادس ربيع الاخر سنة
ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى بتحشية شرح مفتاح
في شرحه اى الجرجاني [illegible] مصدر [illegible] كافاه اى جازاه بمعنى الفاعل منصوب
على انه صفة مصدر محذوف [illegible] النصب
على المصدرية [illegible] المصدر بمعنى [illegible] كفاء افضاله
اى يكافئ افضاله بمعنى احمد [illegible] احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا
بنزع الخافض اى حمدا لكفاء افضاله بمعنى احمد [illegible] مجازى الكفاء الكفو
[illegible] نصب [illegible] فاعل [illegible] الظرف المستقر [illegible] مبتدأ

بنو حنيفة قد اغارت على ضربه باهلة فلحقتهم باهلة وكان الث عرفهم وعز منهم
وهو اي عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يجوز نصب سمعا في
البيت بفعل مضمر ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعني سمعا او بمصدر
اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف
اي ضرب مسمعا او يحمل على البدلية من الضرب المعرف لكنه يلزم ترك
الواجب والحسن لا يقال العبارة هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ
لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح
كونه منصوبا بمصدر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي
علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر اي مفعول كرر
على حذف على لانه حذف على قليل ليس القياس اليه سبيل لا يقال
قد ثبت على في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى ثبت
الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف
باللام لان المراد جواب لا يقال هنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الاية
الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الحلال المص
على التوصيف اذ الكريم حقيقة هو الصانع بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي
بمعنى الصاحب وليس هو مقصود بذاته بل وضعه للتوصل في جعل اسم جنس
صفة كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل

كما ان وضع الذي للوصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال زيد الفرس
والمال بل قال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال اسم الانعام بل يقال ذي
الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه
اي ما يتناوله اجزاؤه ويحكم كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب
والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل
والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان
الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوصل بذو الى جعله
صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في شرح
المطول من ان اسم جنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على
كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالانس والعقل ولا يقطع
ذو عن الاضافة لانهم قالوا الاضافة على المضافة اضافة معنوية ض بان
لازمة وغير لازمة وعن ... للازمة حيث قالوا اللازمة اما ظروف
نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذو
وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما
غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبين وقيد وقدى وقاب وقيس واي
وبعض وكل وكلا وكلتا وذا وذو واولو وقيد وحسب فان الاضافة في
هذه الكلمات لازمة لا تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير

لفقدان الجنسية فيهما الاظهر انه يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس
الظاهر على ما يقتضيه تعليله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف
الى العلم والمضمر لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
فليست هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم
جنس ظاهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه
ولانها لو اضيف الى المضمر لزم التباس في مثل ذاك فحمل عليه غيره ليستمر
الحكم في الكل حذف الراء ة فا ولئك اكرم والمعنى انه لو كان اسم جنس فهو
وضميره في حكم واحد فكون لو لهما واحدا ولذا اجمع المحققون على ان الضمير
الراجع الى النكرة نكرة فيكون حاجة كانه مضاف الى اسم الجنس المعنى الا ان قول
ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ان
اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وانت اذا تتبعت كتب العربية تجد
كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح العنوان ولكن ضيره ما لا يخفى وانما
قوله اهتاء المعروف ما لم يحتج الى غير الوصف وانما يعرف ذا الفضل
من الناس الا ذووه المعروف الاحسان وذوه فاعل يعرف اى لا يعرف
قدر صاحب الفضل ومعرفته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول
كعب بن زهير صحبنا الحق رحيبة مرجحات ايادي ذوى ... وذو
وذو ووبفتح الذال وضم الواو الطاحم منكر ... مقول ... على ذو مال

نصبا وجرا ونسا ... ذوات مال كاعراب مسلمات شاذ لا يقاس عليه
شئ وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى
صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا وان
لا يقاس عليهما شئ لحجته اى بذو والجار والمجرور في محل الرفع على انه نائم
مقام الفاعل لجى هيهنا لجعل الانعام صفة فقد وصل به ذو من الاسماء
الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى اى تلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وذو وهنوه والهن كناية عما لا يعرف او نكرة التصريح
به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير في الفاظها
قبلها لان الحم نسيب جسم الزوج المراة ابوه او اخوه او ابنه فاذن
ضيف الى الاثبات وذو مال فاذا كان الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في
حوال الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة مطلقا الفراء فيقول اباه مثلا
الثلث كما يقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد
بلغ في المجد غايتاها فاكرنا ال ابا اباها ... فصل الاجمل
مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على ... جارث وهواة
تجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار انه الاصل
صاحبيهما ... الاب ... الاب ... بلغ الابة الاب قايقه وآ

الاب ايضا غاية وتانيث الضمير غايتها على تاويل الجنس بالمرتبة
وشرط كونها مضافة لاغير يا المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها
بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة
الى يا المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راى البعض وهو الصحيح او يكون
مبنية على راى اخر او يكون واسطة بين المعرب والمبنى وهذا كون
المضاف الى يا المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ لا قائل
بالخروج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير
كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول [illegible] ورايت اخيك
ومررت باخيك هكذا قالوا [illegible] عليه ان الاسماء الستة المصغرة
اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجوب قلب
واوها ياء وقد ماكان [illegible] الوجه في خلدي [illegible] في كتب
بعض المحققين من المتاخرين [illegible] بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك
اخر حرفها [illegible] الاعراب [illegible]
سكون [illegible] فانقلب [illegible] اعرابها بالحركة اذ الياء [illegible]
ما قبلها كالصحيح [illegible] الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط
ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب
سائر المثناة والمجموعة وقد اهملها [illegible] ذكرها [illegible]

الكلام في هذا المقام على وجه تحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الخمسة محذوفة
اللام نسيا منسيا اصل الاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسى فبقى الواو ساكنا فلو حذف
لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقى واعرب لزم قلبها الفا
لانفتاح ما قبلها فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه المؤدى
الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا
لم [illegible] بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت
اللامات [illegible] الميم من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم
التنوين [illegible] حروف [illegible] على معنى ان يكون تلك الحروف دالة
الاعراب [illegible] الاعراب [illegible] الاختلاف والحركات دلائله فان
حرف الاعراب كما يطلق على [illegible] الاعراب لفظا كدال زيد او تقديرا
كالف عصا يطلق ايضا على [illegible] الاعراب واذا اضيفت الى ياء
المتكلم [illegible] اعرابها تقديريا بالحركة بعوارضه
الاحوال الثلث [illegible] ضرورة الابدال
فيقال [illegible] ولم يجعل حرف اعراب [illegible]
لما لزم عند الاضافة الى يا المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة قلبت
وكسرة [illegible] لتناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير [illegible]

لا يعرف ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل اخوك
لينا سب [illegible] الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون
الالف والياء تنبيه على ان الحسن وف المبدل منها واو ردت في حالة
الرفع وقلبت الفا وياء في النصب والجر وان غير ذو وجعل الاعراب
رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر مؤنثه ذات واصله ذوى
لقولهم مثناه ذوان حذف العين لكثرة الاستعمال وقيل الاول ان
يكون لام الحسن وهي ياء دون واو اصله دوى لعل ما كان عينه ولامه
واوا وذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لقوم كما مر وهو مضاف
الى انعام وهو ان الانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض ودفع ما كان
ذلك الغرض اخرويا ولا العوض يقابله في التقدير والمرتبة او لا وجزاؤه
اي الانعام لكونه مضافا الى المعرفة مجرور لكونه بدلا من النعم ولا
يجوز ان يكون صفة له لانه جاء على نكرة والمطابقة شرط بين الصفة
والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة
لما كانت عين الموصوف المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدل
عليها ما يدل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء
الواحد [illegible] مخصوصا وما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا
باللام والوصف نكرة اعني باعتبار ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا

وما يحسن

وما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير صفتان للرجل
على نية الالف واللام وكذا غيره اذ جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي
لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان
البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو
مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد ولا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا
الخروج عن المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم من كون الشيء الواحد
معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل
يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط
لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد
والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل
من الكل فالنعت فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند
اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل
النكرة من المعرفة فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في الابهام
بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منهما ايضا من الاول وقيل
لانه يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود وهو في المعنى لكن
حسنا او وجوبا اذا كان البدل من المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا
بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت بالالف

فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ومن ثم كتبت المنون المنصوب واذاً حرف نصب
واضرباً امراً للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف
بقلب التنوين والنون الاصلي وان انوا لفا لانفتاح ما قبلها
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امراً للجمع المذكر بواو واضربن
للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن
للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا
واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد
الواو والياء والنون المحذوفات لاجلها قلنا نعم لكنهم لما تقرر تين محله
الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله
فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا امثال ذلك على لفظه بالناصية
ناصية كاذبة لا مطلقاً لكن هذا اي الاشتراط بان يكون البدل على
لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا
يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة
اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الموصوفة ولا
يشترط ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف
قوله او وصفه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب هنا بحث وهو

ان حصر الحسن على كون البدل موصوفاً غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه
الحسن او الصحة على رأي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فائدة لم يفهم من
المعرفة فلو حصلت الفائدة لو حصلت حسن وان اخلاسوا احصلت بالوصف
او غيره وقال الشيخ عبد القاهر استاذ شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني
جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور
بدل من ساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فائدة لم
تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحاً
وقال السيرافي رح في شرح كتاب سيبويه يقول مررت باخوتك مسلم
وكان على البدل وبالحال ان لم يفد النكرة الا ما افادة الاول لم يجز ابدال
النكرة من المعرفة اذ هو اذن ايهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا
طائل تحته كذا في بعض شروح اللباب فان قيل لم يتعرف جاعل بهنا
بالاضافة قلت لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في
اللفظ باسقاط التنوين لان اصل جاعل الحق بتنوين جاعل ونصب
الحق وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده اللفظية قد يكون في المضاف
وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه
اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في اللفظ
واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افضل

التفصيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد
التعريف فلم يصح كونه صفة له كما توهم صاحب الاصباح يعني ان الاضافة
قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال
نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار
كذلك نيل الآن او غدا واما اذا اريد به اي باسم الفاعل ما يدل عليه قولك
ضاربك وما لك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم
المفعول كذلك الماضي والاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة
للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك بالجر عطفا على
ضاربك عبيدي في الاستمرار والعبيد جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية
ح اما على تقدير كونها بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست في معمولها حيث المشابهة الحاملة اي المشابهة لفظا ومعنى
وهي مفقودة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون معنى
الماضي موجودا فيه بهذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به
في شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذا الاضافة يحتمل

صدري

في صدري حتى طورت بتبين من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة
في موضع لفظية وفي موضع اخر معنوية بهذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل
العام على الاستمرار قسما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم
وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهاته في
المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لها
اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدد التقسيم
بل في صدد الارادة فهو منشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور في
الزمان المقترن للفعل ثلثة لا المشابهات فانها لا يقترن بها فضلا عن الشهرة
والقسم الثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن
هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه
ويمكن ان يقال من قبيل اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن
هو المخصص الى الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى
فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله السببي لكن بعد ان اخرج من فاعلا بان تصنع شبيها بالمفعول
بعد تشبيهه اسم الفاعل بالمفعول واما لم يتعرض له واما اسم الفاعل من المتعدي
فلا يضاف الى فاعله المرجح للبس فعدم التناسب بحقيقة على وجه التفصيل

ان اسم الفاعل المتعدي لما كثر واصل لا يضاف الا الى المفعول فاذا قيل
يا ضارب زيدا ومعطي زيد لم يكن زيدا الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل
على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل
على نفس فاعله مضمر ولانه تشبيه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل
اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد فلما اريد اضافتهما
الى الفاعل توسعا في الكلام شبهتهما بالمتعدي منهما ونصب فاعلهما على
التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينتقل الضمير المتصل الى اسم
الفاعل والمفعول ليكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة
المفعول فتقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة
لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يثنى ويجمع ويؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان
حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب
ضاربان اه واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت
بالصفة المشبهة شبهت في جميع انواعها تكميلا للمشبه وتوسعا في
الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصبه جوز اضافتها الى
الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه
فاحفظه فانه من الاسرار الخفية والكنوز الخفية وما عدا اي ما عدا

الثلثة المذكورة

الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل
لفظية اضافة معنوية وبالجملة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير
مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه
نحو هذا غلام زيد ومضارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف
مشتقا عاملا فيه او ما قبله نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشم
الوجه مفيدة للتعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة
نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة ورجل مثال كونه نكرة
على اللف والنشر المرتب ان كان المضاف اليه في المعرفة نكرة تخصص المضاف
بالتخصيص وزوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف
اليه معرفة يكتسي المضاف منه تعرفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام
[illegible] كان شائعا غير مختص بواحد فاذا اضفته تعرف وصار الواحد بعينه نحو
زيد فان قلت [illegible] وان تعرف وصار الواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في
نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد واما اذا كان اكثر منه فلا
[illegible] خاصية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد و
بحقيقته انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام
معين من بين غلمانه لم تزل خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر لكونه غلاما

او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين وبذلك لا يعد افادتها التعريف باصل الوضع
كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
لا معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المتقدم والمقصود
افتخر بت على اللئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا
وانما افادتها التعريف او التخصيص بين الاضافة موقوفة على انه
فاعل افادة اي انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال
ههنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف
وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين وما معه فلذلك وضع
الاضافة المعنوية ليفيد الواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليست البتة معه فان الاضافة المعنوية عندهم اما الاسم تام
لا اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى معا
ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في المضاف بعد ما افاد التخفيف
اللفظي لكون قدر رتبة اللفظ على قدر رتبة المعنى وبهذا التقرير ظهر
ان ما يتوهم من المصادرة المطلوب في اللفظية الاتصال في اللفظ فقط
والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم يفد الا التخفيف اللفظي

فان قلت

فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزال العموم
بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب
رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا
به ايضا بلا تفاوت فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو يراد منه
الحال او الاستقبال لا يقال لا نسلم ذلك لان الجعل فعل قد وقع ومضى عن
الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا
مراده منه بدلالة عمله في المفعولين وهو اي كل واحد منهما النحو والكافي
في كالملح ولا يعمل اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى
الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل
الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة
كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة التعريف
او التخصيص فلا يصح كونه صفة لم يكن بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب
ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو اي مع جاعل النحو واما
النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم
انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم وانما
على تقدير المدح فظاهر واما على تقدير اعني فلان افتتان المتكلم واهتمامه به
اذا كان لانه اصله والتزم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يستعمل

كل موضع يفهم منه تقدير عامله الموجّه هكذا افادة من اساتذتي ابقاهم الله تعالى
وبؤيده كلام شرح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلاً
منه اوج لفظه اسمه فاى قسم من اقسام البدل هذا استفهام مجازي واللام
في لانه الاقسام متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح
ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل
اى صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين هو عين صراط المستقيم صدقا وان تغاير مفهومها وبدل البعض
ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل
الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملاً
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بل لا اشتمال فانهم
قالوا انما قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل
منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بحيث يكون
دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكره
متشوقة الى ذكر ثان يبين ما اجمل او لا في ذكر البدل ما يحصل لما دل عليه الاول
مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال بنى الوزير وكيله لان الاول غير مجمل
لانه يعرف عرفا ان مقر بني الوزير النائب هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده

فائدة من الكتاب

كان بدل

كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم
قالوا يجب ان يكون في بدل الغلط وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه
بخلاف بدل الكل فان العينية هناك تغني عن الرابط كما قالوا ان الجملة الواقعة
خبرا اذا كان عين المبتدأ او عبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو
الله احد وقوله عم افضل ما قلت والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك منطوقي
زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاء في ثلثة زيد اى منهم وبدل
الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد
المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تدارك فقال حمار اى ذكر
وتلفظ الذي هو هذا الغلط يكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط
بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من اللفظ
قالوا الاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي الآخرين الى السبب اى البدل
الذي كان سبب الاتيان وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل
الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية
بالاسم الى الغالب اذ قد يكون سببه النسيان كما يجوز سببه الغلط كذا
في بدل الاشتمال فاعتبره فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من غير
روية وفكر ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون
من الاول والثاني اه مرتبط الى قوله اى قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة

العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية
والجزئية وبدل جاعل على مجازيته من القسم الثالث قوله برايته مبتدأ او
من القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين
فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا اشتمال الظرف
على المظروف كما صرح به اى يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما
مطلق التجاة فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام الجسمية هذا افضل الخطاب يوجد
به عند تمام طائفة من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير هذا وهذا
او هذا اى الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور لا غيره كذا كتبناه
لكن بقي هاهنا سؤال ثان من شبابة السماوية ارتفعت عن اقسام
البدل وهو ان قولنا جاء في زيد غلامه او اخوه او جاره من اى قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لانا نعلم كونه من الاول والثاني
ظاهر لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو
بدل الاشتمال لانه شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون
النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا ترى انا اذا قلنا
سلب زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق
به من ثوب او قلنسوة او جار او غيره ذلك فتشتاق الى ان يذكر ثوبه
وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال قطعا

انه من بدل الغلط

انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اى كالمذكور هاهنا ذكر
في حواشي المطول شريف الدين الجرجاني رح لكن فيه ما فيه ما موصول
مبتدأ فيه جملة ظرفية صلته والعائد يعود على الظرف اعني الضمير الذي
انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكر في حواشي
المطول وفيه المقدم خبر المبتدأ اى ما ثبت في المذكور في حواشي المطول
من الخلل والضعف حاصل فيه اى فيما ذكره هنا لانه مثل لا يخفى ذلك
اى حصول ما فيه على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها المتصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض
يرد على حواشي المطول على زعم قبل هو ان يقال لا نم انه تعين بدل الغلط
ويجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر
فيه اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال
الثالث من الاشتمال ان كان مع الروية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا
على زعم اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان
توهم الشارح كفاية نظرا الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة
بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث لا يطلق اليه على ما صرح به في موضع
لا يحصى في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني بجاعل قوله اما كالملح اما كافة
اى هو اما الكاف ومحله نصب على الحال وان كان من الكاف خبر لكنه حال منه

او لاشعارهما بالكلية والجزئية وهو الله سبحانه متعالى اى منتزه بالعلو عنهما
واما الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا واما الرابع
لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكرى وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ الله
لانتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسرها اى جميعا يقال هذا لك باسره
اى بجمعه بعني جميعه كما يقال برمته اى بكليته بل في على انتفاء المقسم وهو مطلق
البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لانتفاء الاقسام اه معنى قول
اهل المعقول اى اهل العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها لا وجود
للعام كالانسان الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغيره
فلك قلنا ان التحقيق ههنا ان المقول ببدلية جاعل من الله متعلق
ببدلية قوله مجاز مرسل خبران اى مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين
معناه الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية
وغيرها فاذا كانت العلاقة هو التشبيه سمي المجاز بالاستعارة
المرسل عاما سبحه من قبيل اطلاق المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة
موصوفة اى موصوف جاعل مرجعا له بالجر على الحكاية وهو الافصح
وان جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير اليه جاعل النحو فاليه نكرة وقعت
بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن
واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالثريا للنجم حقيق

الجزئية

اعلم ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب
على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل
واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعلى
ين المعنى التقرير لاشتراطه اى لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف
او على غيره من الاسم المخبر والستة على ما سيجي اذ لو لم يكن التقرير
كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم
قلت من عمله في المفعول الثاني بشهادة في الكلام اى يتعلق قوله كالملح
بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما
يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالملح
مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي درهم عمرو درهما اى
من اندرهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك
لكن بشهادة فحوى الكلام يمتنع ذلك لتحمل تعرفه من طبع سليم وعقل مستقيم
ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب والهوى مذهبه
وهو تعيين النعت اذا ابدل النكرة وهو جاعل ههنا تعرفه بالاضافة كما
من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بتحسين على مذهب الجمهور
كما مر بيانه ويكون باح كونه بدلا في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل

مفعولا منه وتقديرا اى انا ان نجعل الكاف وحده منفردا ان جعلناها اى
الكاف مفعوله كس ويؤنث وكذا باقي الحروف يجوز تأنيثه بتأويل الكلمة
وتذكيره باعتبار الحروف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راى الاخفش
لا على راى سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث
يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد
الذي يذوب للطافة ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين
كونه حرف جر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون
المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة للخصوصيات واذا
كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اى بملاحظة
خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء
المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر اى كائنا كالملح في الطعام
متعلق بجاعل ايضا وكلاهما اى قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغو لا
مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح على تقدير حرف الكاف بحرف مستقر
لانه في الاصل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدا لان الجعل الكائن بمعنى
التصيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر الغير
خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا في مجرد الدخول عليها الا خصايص ما يظهر ماده
في النحو حيث قال في الافعال المستدعية المفعولين الممتنعة الاقتصار على احد وقد عمل

في الثاني

في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان
امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد في
غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار المذكور
ههنا اقتصار الذكر على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق
بين ظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج
الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه
بمعنى في ولذا سماه ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه
امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا
فيه بفتح الميم او يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان علم او ان
يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال
العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت
بزيد فان المتعلق هو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج
عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني
عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق
مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذا احتاج تقديره ذلك

المتعلق لا قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها بل يدل عليه
ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل
مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا
عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره
لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في هذا المقال على وجه يتضح المرام قال
الشريف المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظروف
انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه
سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم
منها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا
كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة
خصوص فعل القراءة فيقدر اقرا باسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع
في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وعلى هذا يحسب
المقامات قال ومع ذلك اي تقدير الفعل الخاص لم يخرج عن كونه ظرفا مستقرا
لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل
العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا في
النحاة فسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه وتقرير

واحترزنا

واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه
مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلاثة يكون الظرف
لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم
احدها فمثال المستقر زيد في الدار اذ تقدير المتعلق حاصل او مستقر او موجود او
كائن او ثابت او غيرها ومثال اللغو زيد حاصل في الدار او مررت بزيد واعلم
ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه
فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشير به كلام الشريف ووجه التسمية بالمستقر
قد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر
الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه ملغى من جهة العمل حيث
لا يعمل اصالة في المظهر وفي المضمر قال بعض المحققين في شرح اللباب وهو
تسميته خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب
تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث فتسميته اذن اخلال بالادب
فسميناه ظرفا خاصا اي خاصا عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول
خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى ومما حقق من الاعراب هو المستقر فلا يتم
الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بالكسر لعامله
المذكور فالاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء المتاخرين
ان القوم قالوا المستقر حقا ومحلا من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم

بالحقيقة وبينتهم غرضهم حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث
قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا معطوفه النصب وهو
اللغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك انه لا محل آخر
له من الاعراب غير هذا المحل لا انه لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر كذلك
الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر
الحقيقي ومحل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال
الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف
ما اذا قلت زيد في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق
الذي يحل عقد الفحول ويزول به تحير العقول وهو الحقيق بالقبول ما قال
بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو
متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور
فقط وان كان الاكثر على خلافه وهو ضعيف لان الجار كما يجزء من الفعل
اذ اللازم يجري مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد جزت
زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب
لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له محل من الاعراب
وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملايم لقولهم لا حظ له من الاعراب وتوجيه
ما ذكره في كتب المتاخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع

المحل

المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة و
التضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا محلا تسامحا بقي لنا اشكال وهو
ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف
اللغو فانه يتم الكلام بدونه وهو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا
وقع صفة للمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن محل له من الاعراب وقد
صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب تامل ولا تغفل عنه
وزن ولا تنصر فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد لله اي اما بعد
الصلوة وهي اي الصلوة من الله رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن ملائكته
استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوي وهو الدعاء
قيل فيه مسامحة لان الصلوة لغة ليست منحصرة في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة
بجميعها قوله تع ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه فان قيل كيف استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلي وملائكته
يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرائض
الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة
الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالالفاظ لقيام الاولى وتكبير الركوع
والنقل الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك في الواجبات الستة التي هي
قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة

على سبيل الفريضة وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتامين سرًا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثًا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثًا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والاذان والاقامة وكظم فم عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع عن ابن جان ان يكون الصلوة من انعم النعمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما [illegible] لمعناها اللغوي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة [illegible] المعلومة والافعال المخصوصة وغاية بالجرح عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور لانه دعاء والدعاء سؤال يقارنه الخضوع يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة

في الغاية

واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وكيفية نفسانية يستحيل في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي الانعام وقس على هذا باقي الكيفيات النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القران كالحلم والغضب وغيرهما واعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقًا اي الجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في حكمه

نشئ

من شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو سواء كان للجمع مع ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها وتعيين بعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان كان في الرتبة فيقال ثم هيهنا للتراخي في الرتبة اي هو الاستعارة تباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا يجيء الا عاطفة مطلقًا سواء كان مفردًا او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد فيختص بعطف الجمل كما في قوله [illegible] قال الامام المرزوقي التاء في ثمة علامة التانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعًا ولعل دخولها في الحرف فاذا دخلت حركة بالفتح نحو ربت ولات وثمت وحتى بالفعل فالسنتهي حتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى من فوقها في الاعتبار بشرط كون الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتاويل فيجيء بما تحقيقه وادوات الموضوعان لاحد المتعدد منهما لكن لم يجب في او ذكر ما قبل المعطوف عليه ولزوم اما كلزوم الواو قبلها ولم يجعلها بعضهم عاطفة كما سيجيء تفصيله وقيل بينهما فرق اخر من حيث ان اما لا يقع

في النهي مثلا لا تضرب اما زيدًا واما عمرًا ويقال او عمرًا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما ترد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك وربما يجيء غير مكررة ايضًا اذا كان في الكلام عوض تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلًا والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والمرفوع ان الشرطية المدغم نونها في لام النافية وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة بعد المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام يطلب بها تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفه نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردًا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات ومن النفي الى النفي ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي يستدرك الوهم الغلط فيما قبلها كبل ويجوز ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف بلا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعده اي عطف بيان لما قبله وقد ابن ابراهيم بان ائمة اللغة يفسرون به التفسير

المرفوع

المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهو ما عدا اما الا انها اي في اما مانعًا لكونها للعطف اللازم في كونها صلة المنع وقوله من وجهين صفة لمانعًا اي مانعًا كائنًا من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في واما

حرف اما [illegible]

ولو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو ثم ان المانعين لم يجعلوها حرف عطف والحاصل انهم اي القائلون بان حروف العطف تسعة لو يرد السؤال على من يجعلها

لم يجعلها حرف عطف

لم في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما اما الاولى او الثانية فان كان الاولى ففي المعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار وان كان حروف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتهى اليهما الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطفة لعمرو على زيد في مثالنا هي الواو واما اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى

مستهينًا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو فيكون العطف
اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكورة وقول بعضهم وبعد الامام
الالفي حتى ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف والواو كما قال قلنا
قد عطف اما على اما حيث يعيد لحرف واحد واما الاولى واما الثانية قد عطفا
عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطف
على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما يفيد لاحد
الشيئين غير عاطفة والى واو ان في قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة و
اندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة اذ اندفع السؤال باختيار
المذهب الثاني ولكن اقربية ذلك المذهب لانه لا يلزم من صحة قيام او
مقامها ان يكون للعطف كما وفاة ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة المضارع دون الثانية فاحفظ هذا المذكور والبحث عن
معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق لا يليق بهذا المقام ولكن قد ذكرنا
اجمالًا تتميما للفائدة قوله على حرف جر ونبيه مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه
مضافًا اليه النبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبيه النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة على وزن
ضحولة كالمذكورة والانوثة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فحينئذ يكون

معنى النبي

معنى النبي الذي شرف مجهول شرف بالتشديد على ساير الخلق وبعضهم
النبي جمعا لتقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبيا والنبي ما خوذ
من النبا بفتحتين وهو الخبر فالنبي مخبر عن الله تعالى فعيل بمعنى
الفاعل والجمع نبآء مثل علماء والجمع ايضا على انبيا لابدال كيف لا
يعود لام مثل الجمع والتصغير ترد الاشياء الى اصولها لانا نقول ان
الهمزة لا ابدال والتزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه ومثل الجمع حرف
علة كعبد او عباد وقيل النبي هو الطريق ومنه قيل للمرسل من الله تعالى
انبيا لكونهم طرق الهداية اليه تعالى فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول
قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب نبي والالهام
النبي والالهام هو القاء المعنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة
والنبي من له الالهام النبي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير
عكس وكذا اطلق النبي على رسولنا كما اطلقه المصلي عليه في قوله والصلوة
على نبيه فالمراد به النبي الذي بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد
بمعنى انه يرادف الرسول تخفيفا لمعنى العموم قليلا مثل في هذا المقام ولا اي
ولكون المراد به ما ذكر جعل المصنف قوله محمد عطف بيان لنبيه وعطف
البيان هو التابع الذي هو للايضاح نفس صاحبه لا لايضاحه باعتبار الدلالة
على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين بفتح الياء اي بمتبوعه

عند كثير النحاة وعند بعضهم وعليه رأى الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه
اسما مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق
بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة وافق بالقياس الى بعض ما يطلق عليه
لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما
تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدًا لعاد قوم هود
وذلك لانه لو قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما
من جواز اطلاقهم في اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من
العتو والعناد وغير ذلك كثمود لانه ذلك الاشتباه بجعل قوم هود
عطف بيان لعاد فعطف البيان هنا لدفع الابهام التقديري اهتماما
بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب
الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند فقوله المؤمن مجرور
بواو القسم والعائذات الحرمية الملتجئة من الحيوانات جمع عائذ ومن
العائذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام
فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما
منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها ومقول الشارح فان الطير عطف
بيان للعائذات مع انه ليس مختصا لها يحتمل لكليهما الرجلة يمسحها

حالية

حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين
المعجمة والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي
يومن الطيور العائذات اي يجعلها مامونة بحيث يمسحها اي يمسها
على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن
لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا استدراك من قوله
وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي اشترط الاختصاص لكن لم
يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما ولا يكون
اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي لمشهور رجلا بعمر وكنى واحد منهم
مع غيرهم بابي حفص والاشك ان ابا حفص اوضح من عمر وحال
الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا
لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان اذا اشتهر بكنيته اكثر
من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم
عطف بيان واوضح مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان
يجي للايضاح غالبا وقد يجي للمدح به قليلا كما قال صاحب الكشاف
في البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان
الكعبة جي به للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة
والبيان قوله غير قولنا فيه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اي

كالنعت بخلاف عطف البيان الفرق بينه وبين البدل ان البدل
مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطية له واعترض
عليه نجم الائمة الاسترابادي بالا نم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول
في الابدال الثلثة منسوب اليه لفظا ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا
يحصل لولم يذكر صونا لكلام الفصحاء على اللغو سيما كلام الله تع وكلام
نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظ كلام سيبويه
واجاب عنه الشريف بان قال الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان
مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل
ثم يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان
بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان للاول والبيان
فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ابن النحاة قالوا
لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف البيان
صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد وان اراد البدل لم يصح لان الغلط

وقع في معنى الحديث ثم وصف المص محمدا بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية
في مراتب الكمال اي مقتدى اي الخلايق سيد مجرور على انه
صفة والانام مجرور بكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص
وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات بحسب الصفات نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل
كل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته
بفرد من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل
المعاني والبيان مايعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل
الشريف الظ انهم ارادوا بالاشتراك اشتراك المعنوي لان التقليل
انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا
عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم
من الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها
قللت الاشتراك بان رفعت ماهو مقتضى اللفظ وعينت معنى
واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة
للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
كما كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او التاجر
كان الوصف غير قيد فان التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما

قلت التاجر قللته ووضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح
نحو زيد العالم او الذم نحو زيد الجاهل او الترحم نحو زيد الفقير او المسكين
نحو زيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا المعنى ذلك الوصف نحو ذهب
امس الدابر برفع الدابر على انه محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له
وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا
لانه متضمن اللام لكونه معدولا عن الامس المعرف ولذا بنى على الكسر
وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور وهو مساو
للدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى اقسام
الثلثة المقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه الوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله او للتاكيد
على قوله او المدح لكان اولى يعني ان كون الوصف للمدح او الذم او الترحم
اذا كان الموصوف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر
الوصف والا اي وان لم يكن معلوما قبل ذكر الوصف فيكون الوصف
من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل الضرورة والصفة ههنا
اي في قوله محمد سيد الانام حيث يجوز المدح لمحمد لانه عم رسالة معلوم عند امته

والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل
اهله وعياله وآله ايضا واتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر
الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الاول وحده يكون المراد به اعلم من اهل
البيت اعني معنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عليهم
هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون
لا بمعنى النفس كما في آل موسى عم وآل هرون على ما قيل ولا بمعنى اهل
البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه و
بدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا
صليتم علي فعموا وقال عم لو عممت لغفرت والتعميم يتم فيما ذكرنا واما
ذكر الاصحاب مع تقديم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة واصل آل اهل على رأي
بدليل ان تصغيره اهيل واول بالواو على رأي وفي بعض كتب النحوية
ادعى الكسائي ان وهو من سيبويه اعليه ايراده في الصحاح في اول بالواو
ويروى عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب
جيل من الناس وطائفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار
والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب
ليس جمعا للعرب بل هو اسم جنس انتهى تقول اهل واهيل وآل واويل

الاهل كما زعم من قال ان اصل آل اهل وفضل استعماله في الاشراف فيجمع شريف
بمعنى الكريم وايتام صدفه من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته
دنيا وثيا مثل الفرعون كان او اخروثيا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرة
نحو آل محمد قوله دنيا وثيا خبر مقدر جابكان وقوله اخرويا عطف عليه فان
قيل لم لم ينوبا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الجواز اثبات الف
نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه سيندمج تعصبا لا علينا ان نذكره بتعديه
للطالبين وهوان الالف في اخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة
المنقلبة يقلبان واوا نحو عصوي ورحوي والمكهوي والرموي والرابعة
زائدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فكونها زائدة لتاء التانيث واما
القلب نحو حبلوي فلا جرانها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف
بين الاخر والواو فلا جرائهم فعلى مجرى فعلا لكون الفيهما زائدة فيقال دنياوي
كما قالوا حمراوي ولامشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة
فلا يجمل فيها في الالف يحتمل ان يكون زائدة من المنقلبة والثاني الف التانيث
ويحتمل ان يكون المنقلبة بجاه الف التانيث والواو زائدة واما الخامسة
فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول
الفال كحبارى فقالوا حبارى بالحذف ولم يقولوا حباروي بالقلب

او تقديرا

او تقديرا كجمزى فقالوا جمزى بالحذف لتنزل حركة منه منزلة الحرف الرابع
في الثقل فاعلم ذلك فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص
استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة
هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجيهما ان قيل كيف يقال القرب مع اتحادهما
مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد
من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع فوقه من الحلق ثم قلبت
الهمزة الفا لكونه ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل جمع صاحب
كطاهر وطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو جمع صاحب في
مختار الصحاح وجمع الصاحب كراكب وركب وصحبة كفارة وفرهة
وصحاب كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع
فاعل على افعال الا في هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحب انتهى لا يقال
ان كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب تقديرا
مسامحة لان قوله كطاهر وطهار يأباه من المختار عند جمهور اهل الحديث
ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل طالت صحبته وقيل وروى عنه
وقيل ادرك الرسول هذا قيل كان اصل الرواية عشر وفاته عم مائة الف
واربعة عشر الفا وهو لحق على اصحابه معطوف على اله ضمير مجرور المحل

باضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي عم ومؤيد اي المقوى اصله مؤيدين
وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاء في المؤيدون
وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة
حالة الرفع بالالف والنون نحو جاء في المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء
والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر
النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون
ونصبها وجرها بالياء وطيقنا حالة جره لوقوعه صفة المجرور وهو اصحابه لكن
سقط نونه بالاضافة لان الاضافة لا يجتمع مع النون والتنوين
لانهما يدلان على الانفصال والاضافة يدل على الاتصال بينهما لتنزيل
المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه
للمضاف فيقال هذا ضب خرب فان اخرب قد وقع صفة للضب
وقرئ مجرورا والخرب بالحقيقة نعت الجحر وهذا هو الذي يقال له الجر
على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد
فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء التانيث عند التقاء الساكنين
نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف
ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم منها اجتماع الكسرات لولا اصا

بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم
وهو غلط وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو
ثقيل بعكس اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان ولذلك جوز في
التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل
ههنا وهو المؤيد قد يعرف بالاضافة فيجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما
يعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي والاستمرار يعرف بالاضافة كما مر
في معنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع
الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي في شهر رمضان
خرجه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا اسماء
الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور
فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة
الى ان العلم هو شهر رمضان وصح وتحرز عن الوقوع في المكروه على ما
ذهب اليه اصحاب مالك من انه ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا
وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي وجب كل من الاقام
والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الاخر بكسر الخاء يوم الحشر والقدر بفتح الدال وسكونه

بقضيه هو ما يقدره الله تعالى من القضا، كذا في مختار الصحاح فان القضاء
الفتح والتقدير يقال قضاه اى صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضيهن سبع
سموات في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر
وشره مجرور معطوف على خيره والنسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق
والعام هو الاسلام هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات
على وزن انفعال اى خفى من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما
يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثرها
على صفات الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية الاداب
في الوضوء وغيره ذلك وان اثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة
لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفات الاعمال
الصالحة فيكون كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم اذ رب شخص يرى مسلما
في الظاهر منقاد اصلا مقيما بحسب الباطن ويعتقد بكسر القاف ما ينافي الايمان
وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس
حيث هو ومنا هنا الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان التصديق والاذعان
والقبول والاسلام هو الدخول في السلم بفتح السين وكسرها الصلح
في دستور اللغة السلم صلح وقبل مسالمة قوله تعالى ادخلوا في السلم
الوصول عطف على الدخول في السلم وباقي البحث كما مر في الاصول اى

صول

اصول الدين يعني علم الكلام كما مر قلنا قال المص اما او رد جوابه بالفاء بقوله
فان البيان اللائق يقال هو غريب اى قليل الايجاد يوجد مثل الفا بجواب اما
الظهران يقال هي الفا بجوابه وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط
كما مر فان ان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي اى الحروف المشبهة بالفعل
ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم
المفرد وكان للانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قائم
والصحيح هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه قال جار الله العلامة هو
مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واى في كذا وكاين واصل
كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ففتحت لها الهمزة لفظ
على المكسور بعد ان كان في الاصل تشبيها على انما بناء الكلام من اول الامر على التشبيه
ولكن للاستدراك اى لتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا
اذا قلت جاءني زيد وكانا متوهما بينهما مجئ عمرو ايضا دفعته بقولك
لكن عمرو لم يجئ وليت للانشاء تمني الممكن والمستحيل ولعل للانشاء
توقع ممكن ولا توقع لحصوله ويعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع خبره
نحو ان زيدا قائم كذا عنه فالولد منصوب على انه اسم ان والاخر منصوب
ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالها لا في ملازمتها

الاسماء فان كل واحد منها لابد له من اسم ينصبه ما لم يلغ كالافعال فاما كل فعل
لابد له من فاعل السفين وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا في كون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان
وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها معنى الفعل
من تحققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اى شابهت
تلك الحروف بالافعال التي منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها
بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو
مرتفع به بكسر الفا، قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا
على الرايين ولا عمل للحروف فيه اى في الخبر ومن خصائص هذه الحروف
ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيد مثلا
لثلا يشبه الافعال في العمل اى في الاصل للفعل وهو ان يليه المرفوع
وهو اى الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان ينحط
رتبة الفرع على الاصل ثم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل
الفرع للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكر
يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا
اذا كان ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة ما بين الظرف
والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي الشرك

ان البنا

علينا

ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنهم عنه في اللباب بوجه آخر
ما حاصله ما ذكره سترا عن الظرف في تقديم المنصوب في غير باب ان ارتفاع الخلاف
بين نحو الفعل وملحقاته وهو انما يتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما في الظرف
فيتحقق بدون تاخيره اذ في الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال
يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا وقيده بالمستقر اذ اللغو قد
يقع مرفوعا على الفاعلية على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب
في الدار عند الجمهور بخلاف المستقر اذ انه متعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا
على الشيخ ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدا وصفة
لوقوع اصلا هذا في اوفى له اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها
كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا
او مجرورا ويجوز توسيط بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم
غير ذلك اي مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف
اخبارها لقصد تعميم وتبتسو ان كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير
الاسم كقوله تعالى ان محلا وان مرتحلا ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
محذوف في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
المحشور في الاخرة وعند بعضهم خبره قوله تعالى اولئك ينادون وكقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند

ابا زيد

وذاتو

بعضهم الخبر ويصدّون والوائدة فان الواو والفاء قد يزاد كل منهما في خبر اذ كالا
يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب الضوء واما الاسم فلا يحذف
وحده اي بتمامه وذكر دليله الفاضل اي الشارح المعروف بين شراح اللباب
بالقطب الفالي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيدا
قائم اذ اي الشان زيد قائم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء التفسير وهو الجملة التي
تاتي بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط وهو كالزائد
وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر
فلو كنت ضبيا قيل هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء
للخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنج جيل من السود اي طائفة سود والزنجي واحد منهم
فانه الياء مثل التاء يجيء للواحد نحو تمرة وتمر ومعنى غليظ المشافر اي وكثير
المشافر جمع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة البعير استعيرها في الزنجي تشبيها
شفته بشفة البعير الغليظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان
الرواية ولكن زنجيا بالنصب والاسم والمعنى ولكنك انت زنجي والتمسك فانه
يكذا شارة الى قوله وقد جاء الى ما قبل وكذا فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير
الشان في غير ضرورة كقوله فليت وفيت دفعت بفتح التاء للخطاب اللهم
اي الله تعالى سامة اي فليتك وفليت على ان ضمير الشان محذوف من اسم ليت والا

لزم دخولها الفعل وتناد نقبت على ما قلت ناعي بالد ضمير فليت للمتنفس
امر الفاعل لتقربها وفي الاساس يقال ذلك على ما غلبت اي على ما ادركته
نفسك او اهمت والبال القلب وناعي اما ناعين حذفت نونه بالاضافة اي
تناعيا ما ادرتنا نقول لنا الكونتا ناعي بال اي ذي شهوة واصحاب فرح وسرور وهذا
يرد عليه ان يقال انه في ضرورة شعره ايضا على ان لا يجيء ان المحذوف ضمير الخطاب
لا ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا
اذا كان ضمير الشان نحو ان بك لام ونحو فلو ان في اليوم ونحوه فليت دفعت
اليهم اه وقال شراحه اي ليت على ان ضمير الشان وقال ابن عصفور الواو
للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره
تأمل في هذا المقام ثم دعى المص لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اي دام وثبت
قوله لانه متصل بما يفهم من التفسيرية يعني انا نضربنا بذلك لان اللفظ
الدال على النفي وهو لا اذا دخلت على ما فيه اي على اللفظ في معناه النفي وهو
زال لا يفيد الاثبات ولا زال من اخوات الافعال الناقصة وهي من الافعال الناقصة
في المشهورة كان وصار لما كان فانه وبين لما الزمان الماضي من غير اشتراط
انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقائق نحو صار
الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون

صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا
تامة اذا كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح
امسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة تجيء على ثلثة معان الاول
لاقتران مضمون الجملة التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي يدل عليها بموادها وهي
تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات
التي يدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن
بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار
الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي يدل هي عليها
بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى الخبر وذلك في الثلثة
الاول اذا كان بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح
وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل في اخر الليل وظل
بمعنى دام وطال واما واضحى بالمد بمعنى صار وقد يجيء بمعنى عاد وربح ومنه
قولهم فعل ذلك ايضا ولا يكون من الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة
والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال
واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال بل يقال لا تزول الا ميزا
وما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين
وفتحها بهمزة اللام بمعنى زال واستعمل الا مع حرف النفي النفي وقد

يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى بالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق
الزمان اي استمرار الفعل بفاعله في زمانه نحو ما زال زيد امينا وما دام
وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الفعل
ضمير الاسم نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ويتعلق
اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو جالسا قائما ابوه وقد
يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس وهو
عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا او عند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل
في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب
الثاني تشبيها بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل
كان زيد قائما وكذا غيره فاسمها الاسم المستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد
كاسمه جاد مجرور متعلق بخبر لا زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان
زيد في الدار وشبهه من الكلام هو المتعلق المحذوف والظرف متعلق به لان
المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف

كليهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشاعر به جار ومجرور به متعلق خبر لا زال ويرشد الى هذا وبهذا يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا المجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الكثير او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله متعلقه خبر لا زال وفي الانوار ظ على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لا زال وحده نصب على الحال من اسم يكون ثابتا وبالا مفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي منفردا او وحده على انه اي على انفراده سوق وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة لا مع غيره اي لا زال مثل اسمه في بدله كاسمه اتانه المجموع ان كان الكاف حرف جر ومن الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال البدل منه او البدل اذ لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين مع عدم اشتمال احدهما على الاخر

يكفيه كما عرفت ان السبب في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احد على الاخر بل لان اول الكلام مشتملا على اخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس تماما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فيهما في الايضاح القوي من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقدير اشتمالا على ذكر شيء صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال قيد لعاملها وهو اي عاملها ههنا لا زال دعاء للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افخم واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه متعلق به وقدم عليه التقدير لتصحيح وليتعرض لها الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتأخير ايضا وانما قال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمها كلاما تاما او كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما لفقد بالمبتدا ومده وقد بالفتح والتشديد وقد يكتب بالياء بقا بينه وبين ما هو بالفتح والتشديد والزيادة بالتخفيف ابدا اي ولاجل انها لا تتم باسمها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي علامته وتمام

وهو اي رسمها ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه وهو انه عند اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وهذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو من كان الى راح لانها افعال صريحة هذا على رأي الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها ما لا في غيرها حيث جاءت بتقدير الخبر للمبتدا على صفة موافقا لما قال المنطقيون فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو اي فعل وجد في اوله لفظة ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقدم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلهما اي لما النافية صدر الكلام لكونها مغيرة للكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير او ليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم

معمولها عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه وظ الصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لو قوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم في قوله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذه التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير فالوا ان اصل ليس كعلم ولم يكون الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه الاربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا اسكنوها الا لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب ياؤه الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا وفي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى الجملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لصدر الجملة المضافة اليها بالمبنى الذي الاعراب له لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحجاج

ابراد الى فعلة صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين
تعين الاعراب بينها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا
عرفت هذا فنقول لانم ان يوم معمول لمحذوف بل هو مبنى على الفتح مرفوع
المحل بالابتداء كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب
نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره يلاقونه يوم يأتيهم
العذاب هذه الجملة اعنى جملة لا ذا الى قوله لما استطير جملة معترضة بين معترضة
اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هى الجملة التى تؤتى فى اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين لنكتة كما اوتى بها ههنا لافادة الدعاء وليس المراد
بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل هو مع ما يتعلق به من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثانى بيانا للاول
او تأكيدا او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله والمحيا لهام الاخرى
اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتأكيد
لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة
لا تستحق الاعراب ما لم يقع موقع الاسم المفرد كما مر فى صدر الكتاب
وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان

الجملة

الجملة المعترضة من لا ذا الى قوله اردت ليس بشىء لان العامل فى لما اردت
اردت مع محولا خبر ان وهو اى اردت مع محولا وان اخر لفظا لكنه مقدم
رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على رأى من
جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابى على وهو عدم
جوازه فلا قوله محمود اى قولا اهل محمود بالمدح محبوب لاضافة
اهل اليه والجار والمجرور متعلق بقوله مودود اى محبوبا وهو اى مودودا
معطوف به واختص بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير
ثم اثر رعاية السجع وهو فى الاصل هدير الحمام ونحوه وفى الاصطلاح الكلمة
الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
وانما قلنا معنى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات وقيل السجع غير
مختص بالمنثور به بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا وانما سمى السجع سجعا
لانه متكرر على نمط واحد كهدير الحمام وبه اى بقوله ثم اثر رعاية لام السجع
سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التأخير انما كونه فضلة وحق الظرف
المستقر التقديم فما سبق تأخيره عنه نحو عندى مال اعلاما بكسر
الهمزة لكونه عمدة محتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله

ووود الا عن سقط هذا السؤال بقوله اي بقول القائل رعاية للتسجيع فان
قيل ما السبب وما النكتة في تقديم له على كفوا اذ قوله ولم يكن له كفوا احد
فالظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم له اي لفظ له عليه اي على كفوا
للاهتمام بشانه اذ الآية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكافات اي المماثلة
بالكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله لا لنفيها عن شيء
مطلق وهذا الغرض بالوفي الجملة مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه
اهم تأمل ثم قصد المصنف بيان سبب ارادة التلفظ بهذا البيت فقال لما
حفظتم اي قرأ وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرها معا لان
كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولما قد تطلق عليهم واعلم ان لما يجيء على
اربعة اوجه احدها انها فعل نحو لما الثوب في مختار الصحاح لم الله شعثه اي جمع
عاموده وبابه رد والثاني جازمة وذلك اذا دخلت على الفعل المضارع
نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخلت على الماضي نحو حين لما ضرب زيد
اي حين قال ابن مالك بمعنى اذ يدل لا بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها
مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلما الحينية نوع تأييد
للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اي الا

ضربتهم

عليها

عليها حافظ ولما في قول الشيخ لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو
ههنا اسم مبني هذا اي ابو علي وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية
فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على ان المشروط في لما
كلو اولا لان لما يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني
ان لما الحينية توهم والوجه ان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى واتحاد الصورتين بين كونه اي كونه لما اسما
وبين كونه حرفا بسبب بنائه كذ فانه مبني حال الاسمية بحيث اسما
على صورة الحرفية كذلك لما بني حال الاسمية بحيث اسما على صورة الحرفية
واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل جملة الفعلية
جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيف اليها لما ولما الثاني محل
الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية
اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما لم تنصرني اعرضت عنك
وانما وجب كون الجملة فعلية ماضيها اي استقر في تمام معنى المجازات

الشرطية بقاله عوضها الاسماء الشرطية كلم المجازاة على معنى انها كلمات دالة على
كون جملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببية لها والعامل الناصب فيها اى
في لما انت ضميرها عائد الى لما او لى الظرف اردت اى اردت تلفظ وقت استظهارها
والحاصل ان العامل فيها جوابها لما اذ وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها
جوابها دون استظهر لانه مضاف اليه اى جزء منه لما والمضاف اليه لا يعمل في
المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في
المضاف يلزم كون الشيء اى المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف
يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه
في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم
وهو غير جائز مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى
الاقناع اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب
شخص وسعيد اسمه واضيف الى الثاني بتأويل ان يراد بالمضاف المسمى
المدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا
يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس
لكون اللقب افصح واشهر وكذا ههنا اريد المختصر مسمى الاقناع

الى ذات

الى ذات الكتاب اى المختصر الذي هو الاقناع او مسمى لفظ الاقناع
كشف ازلى اى عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل
ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لما بحفظ الباء فيه للاستعانة
اى كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية
لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال
السببية وهذه الباء المذكورة حرف جر وحفظ مجرور بها اى بحرف الجر والجار
والمجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا
اليه لحفظ وهو اى الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون
من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ
الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى
المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
تقديره بحفظ المختصر الولد بالرفع غطاء منصوب لانه مفعول كشف
ومضاف الى الغين وهو ما تغطى بفتح التاء من التغطية وهي التغشية
اى ما سترت المرأة به رأسها ونقشته وفضلة بقية الشيء الى وجهها

هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او مجاز
ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك
العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هي المشابهة ثم ان قصد اى ثم
اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاستعارة
والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان
يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة
بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية والمقصود ان المص
ها هنا استعارتان اشار الى بيان الاولى بقوله فيه اي في كلام
المص استعارة بالكناية لان المص شبه الخضر بالمرأة المحجوبة في المحبوبية
وميلان بقضيتي مصدر ما لا يميل النفس اليها واشار الى بيان
الثانية بقوله واثبت المص له اي وفي كلامه استعارة تخييلية لما
انه اثبت له اي الخضر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار
الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة
مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه

ولوازمه

ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا
في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليخيل انه من جنس المشبه به
هذا على رأي الخطيب في كون كل من لفظي الخضر والاقناع حقيقة
مستعملا في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو
اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهي التشبيه
والاثبات المذكوران وهي قرينة للكناية فيهما اي الاستعارة المكنية
والتخييلية متلازمتان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود
المكنية في الكلام ولا يتأتى هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه به الى
المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي لا بعد التشبيه المضمر في النفس
مع كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان
المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر القاف
جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الحجاب نفسه
فشبه ازالة القناع او الكشف لفظه فاستعير لها اسم الكشف

ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في الافعال انما هي
بتبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها الابتداء التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا فيها لا يقع موصوفا لعدم الاستقلال
استقلال المفهوم كالافعال والصفات والحروف لا يقع تشبيها فلا
يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار الى لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك
اللفظ اسم جنس فالاستعارة بتبعية اصلية كالاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة
تبعية كالفعل وما اشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا في
المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يسري في الافعال وما اشتق
والحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها اشبهت بها معان اخرى
واستعيرت لكلمة المشبه اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت
منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف
تقدر انها اشبهت بها معان اخرى واستعيرت تلك المعاني الاخر
اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا

يشبه الضرب

يشبه الضرب الشديد بالقتل او استعارة اسم القتل ثم يشتق منه قتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا او قس عليه غيره والمطلع والاطلاع ادراك الشيء
والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف غير فوق [illegible]
الجار والمجرور متعلق باحاط اي سال او احاط بكمال علما تقدير كونه
الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره احاط الوالد
الا على مختصر التلخيص بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز المجرور
المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر [illegible] منصوب على
التمييز وهو فاعل في الحقيقة لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما
بمعنى الفاعل كهذا او كقوله النص حفظا وكقوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا اي شيب رأسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
(عيونها) اي شققنا الارض هذا مبني على ما قيل ان التمييز في النسبة لا يجب
ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا صريحا به كما في الآية او غير صريح
كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون
فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت
عيون ارضنا ولا يلزم ان يكون المسند الى التمييز في الاصل هو الفعل الذي

[illegible]

بحيث يلاقيه في الاشتقاق سواء كان محولا في التقدير كما في
طار عمرو فرحا وامتلاء الاناء ماء اصلهما طير الفرح عمروا وملاء الا
الاناء او في المفهوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونا
وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب
على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التميز
وقيل نصب على الحال نقض اى احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية بعض تقع
في محل الجر معطوف على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كما عرفت
كشف ما موصولة لانها لما حصل بينها اشتملت على الضمير العائد الى
الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة الشيء الواحد فلا بد من
شيء يحصل بينهما به على حذف الضمير العائد الى الموصول وكونه بينه
فاعلا يصلح على قول من يقول انه فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا
فان ابا الحسن ذاهب الى ان معناه مع الرفع الا انه اجري في كلامهم منصوبا
ظرفا لكثرة استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا كما ينبغي
ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما
واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى العائد بل يحتاج في كونه جزءا تاما الى الكلام
المجرد

المجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري المنسبك الى الجملة بعده
مثل ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات
ويقسمون الموصول الى الحرف والاسم لامتناع رجوع الضمير الى الحرف في
على ما صرح اعلم ويجوز حذف يعني كما قد يحذف الصلة مع البقاء عليها قال
عليها الى ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما الدواهي ويعد الحذف ان
الداهية الصغيرة المفهومة من اللتيا بتصغير اللتيا وتصغير التي والكبيرة
المفهومة من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا
لا يمكن شرحه فتركا على الابهام من غير صلة مبينة لهما كذلك قد يحذف
هذا العائد اى حذف منويا لا نسيا منسيا لكونه فضلة مستغنى عنه لا
لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى والا يلزم اخلاء الصلة
عن العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى هذا الذي
بعث الله رسولا اى بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضل منه
اى موليكه اى الشيء الذي الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله ونحو
ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور
منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا الا انه لا يلزم كثرة

الحذف نحو قوله انت ناصبة بما توقعوا والاصل تامة او كان مجرورا باضافة صفة
ناصبة التقدير تكون انت فاقض ما انت قاض اى قاضيه فحذف الضمير على كلا
الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لابد وان
يكون روى عن ابى سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو
يجيء بمعنى ومنه قولهم لابد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس
بلابد ان تنسيه وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا للعطف
على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه كما يقال ههنا
لابد ان يوجد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه
هو الذي يدور في خلدى ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تأكيد
ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب
الموصوف او الموصول المتعين بكان المخاطب يعرف قبل ذكر الموصوف
او الموصول انتسابهما لمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن
الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهو في الجملة الا في غير الخبرية اما انشا

غير طلبية

غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض وما يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها
صفة ولا صلة فان قلت لانم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق
هل رأيت الذئب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متأول بمقول فيه ذلك
فالجملة الاستفهامية معمول لمقول محذوف هو الصفة في الحقيقة ونحو الجمل
الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي ابوه منطلق ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول
مع صلته في محل الرفع على انه مبتدا وزيد خبره ذلك المبتدا اعلم الموصول والفعلية
الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب زيد عمرو والحرف
ابوه عمرو فان قلت [illegible] اصلهما الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد فكره
دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل فغير الفعل المعلوم الى صورة اسم الفاعل والفعل المجهول الى صورة
اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف [illegible] بجزئيه
المستقرة المتعلق بعامل الجملة ظرفية صلة وهو مع صلته في محل الرفع مبتدا وقوله
فالاخيرة والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر وقوله [illegible] اي صفة

[illegible]

المختصر صلة ولما كان مظنة أن يقال كيف جعل فيه صلة والصلة لا يكون إلا جملة
أشار بقوله أو الضمير المستكن في الظرف المستقر فيه صلة بعد حذفه لأن تقديره الذي
ما حصل فيه فاعل الظرف عايد إلى ما فهو أي ضمير فاعل الجملة الظرفية فتقع في حيز الصلة
والضمير البارز في فيه مجرور المحل على أنه راجع إلى المختصر الموصول مع صلته منصوب
المحل على أنه مفعول اختصر والتحقيق أن المنصوب محلا هو الموصول لكن النحاة
لما رأوا أنه لا يظهر فيما يجب الاستعمال إلا بالصلة حكموا بأن المنصوب
المحل أو مرفوعه أو مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان في قوله ما فيه من
الإبهام بين ذلك الإبهام بقوله من الخبر والجار والمجرور ظرف مستقر منصوب
المحل على أنه حال وهي أو والحال ما يبين الهيئة أي يدل على الهيئة أنها هيئة الفاعل عند
صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا أو لبيان هيئة المفعول به عند وقوع
الفعل عليه نحو رأيت زيدا مشدودا أو لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين
ومن هنا أفاد الحال لا ينحصر فيه بحث الأقسام الثلاثة وأما بالحقيقة فهو
اشتراك الجنس قادم نحو جاء زيد وبيان للازم الفاعل أعني زمان الإتيان
فكأنها بيان للفاعل وإنما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول
بقولنا عند وقوع الفعل عليه لبيان أن الحال الصفة لأن الصفة مبينة لهيئة الذات

إلا باعتبار كونها

إلا باعتبار كونها فاعلا أو مفعولا فإذا قلت جاءني زيد الطويل فهو يبين الذات
ولم يوجد هذه الصفة حال نسبة الفعل إليه بخلاف قولك جاءني زيد راكبا فإنه
يشترط أن يوجد هذه الصفة حال إسناد الفعل إليه وإنما قيدنا المفعول
بقولنا به بناء على أن المشهور المختار عند المحققين أن الحال لا يقع إلا عن المفعول
به لكونه فضلة بالنسبة إليه نحو جئت أنا وزيدا راكبين حالان وزيدا فاعل في
المعنى لأنه مفعول معه لفظا وإن فهم من كلام بعض شارحي اللباب أن
يقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن أن يقال إنه
تأويل وقع ضربي شديدا وأن اللام للعهد أو عوض عن المضاف إليه وهذا أي
كون الحال لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أكثري لأنه يقع الحال عن المبتدأ و
الخبر والمضاف إليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد إلا في كلام المصنفين دون
كلام البلغاء فإن قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة إبراهيم حنيفا
حالا عن المضاف إليه أعني إبراهيم قلنا لأن المضاف إليه في معنى المفعول وهو
كأن في قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا لما كان في معنى الجسم
جاز أن يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم إلى أن الحال يقع عن غير الفاعل
والمفعول به وهو مأول بأحدهما وهذا الحال يعني أن الحال لبيان هيئة الفاعل

ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لان فاعل الظرف كامر والفاعل
او لبيان ماهية المنعوت ان جعلناها حالا من الموصول لانه منعوت اتقن والعامل
فيه هو اتقن لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في [illegible] بيانية
ومن البيانية مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصوفة [illegible]
مع فاعلها المستكن فيه جملة ظرفية صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو
رأيت رجلا من قبيلة قريش ومحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله فيه من النحو
لان الموصول مع صلته معرفة كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من
الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر بمن البيانية
لكون الكلام فيه لا يقتضي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم
قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو
رأيت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله فخرج على قومه
في زينته اي متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير محض منهما فمحتمل لهما
اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المخصصة
بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر في اكمامه
فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض

المتأخرين

المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المعرفة
كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف
يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى
النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة
مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام
الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان
انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل
هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة
نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير
الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجمل ليست ذاتا ولو سلم
تنكيرها فالمعرف في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا
وطويلا كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع
مع طويل او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما
عرفته في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان يوضع ويخصص
المبهم الذي هو الموصول اشارة الى الجواب الى تحقيق ومحققه انهم قالوا

ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك
الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة
وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من
موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون
صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر
انت الى علم المخاطب بمعين بل الى شيء ما في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق
بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات
ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلا يحتاج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا
قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال انما هو على مذهب الاكثر والا فينتقض بقولهم ان هذه امتكم
امة واحدة فان عامل الحال فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل انبه او
اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبر ان وهو عامل في خبره
على المذهب المنصور كذا في شرح التسهيل ورد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة
بان على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم
او الاكثر فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا مبني على الاكثر الاغلب لا

ينتقض

ينتقض بقولهم الخ التمييز وهما منصوبان على التمييز يأتي مصدر
ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على ان هذا الاسم يميز ما اراد المتكلم عن غير مراده
من نوع انتقى اي هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة انتقى لان
الانتقاء قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما
معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان انتقاءه اي المولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ
والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات اي ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت باعتبار
اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات اعني هيئة الذات على قسمين تمييز — فالتمييز عن ...
عن الجملة اي ان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك
الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفعها عن ذات مقدرة فهو تمييز
عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو
طاب زيد نفسا او نسبا وبالزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقوله
لفظا ومعنى هنا من قسم الذي رفع الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني
وقع الانتقاء على مقصوده وهو بمعنى المفعول لان معناه انتقى لفظه او معناه
اي انتقى معنى ما فيه ولفظه فهو اي احكام هذا اما بمعرفة مع علله وضبطه

قواعده مع جزئياته او بمعرفته باتقان الشك عنه اردت فعل فاعل وهو ضمير
المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية الخص فعل مضارع منصوب بان
فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول
الخص وهو اي الضمير البارز عايد الى الوالد ومحل الجملة الفعلية اعني الخص مع ما
عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه مع الذي
عطف اردت فيه وهو اي قوله مع ما ان الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل
على انه خبران فان الوالد الاعز مرادمني تلخيصه اي مريد تلخيصه وقت
استظهاره وانما فسر بهذا البيان لان اصل الخبر الافراد وان الجملة ههنا
في محل المفرد وما قيل انه اي مراد مني تلخيصه لا يجوز ان يكون بمعنى المفعول
اردت ان الخص لعدم التطابق بينهما حيث انه اردت يدل بصراحته على
الوجه الاعلى الوالد ضميره او بجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى الخص اي
اذيقه واطعمه فان التلخيص تفعيل من لخلخ بالفم لخلخا اذا اتبع بلسانه
بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى عن لازمه
اعني الاكل والذوق فكذا التلخيص اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام
والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة

تخييلية قرينة للمكنية والتنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه
الحقيقي فكذا التخييلية اذ في التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر
عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاء
يقال الخطه انا حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان
المولف شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت
له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلخيص بمعنى الاذاقة
والاطعام التربية والتعليم فالمعنى الحقيقي الارادة من قوله اردت ان الخص
هو ان اردت ان اعلم جرور بمن متعلق بالخص اعلم ان من في قوله
من كلام للتبعيض فكانه اشارة الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام
فيه هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي الخص شيئا من كلام
الامام ويحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوّز زيادة من في الاثبات
هو اسم لمن يوتم به كما ان الكتاب اسم يقع على المكتوب والاله
يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها
لا توصف ولا توصف بها فلا يقال آله واحد ولا يقال شيء آله هو

اى الامام مجرور مضاف اليه الكلام الحبر مجرور على انه صفة الامام البحر
مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر
افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعى لا ادرى
انه بالفتح او بالكسر وقال ابو [illegible] والذى يرى بالفتح وكذا يرويه المحدثون
كلهم بالفتح العالم المتبحر وقيل هو مقلوب من البحر قلب بمكان حيث
اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم يحيى العلم كما ان البحر
يحيى الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء فظاهر وقد قال الله تعالى
في سورة الانبياء وجعلنا من الماء كل شىء حى واما العلم فلقوله ومن كان ميتا
بالعلم احييت ابدا فبهذه المناسبة اى المناسبة ان كلا من البحر والعلم يحيى ما
هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتبحر يعنى يطلق البحر
على العالم بهذه المناسبة او على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب منه
عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دقق فلان الشىء اذا
حققه باليقين واطلع فيه على سر خفى ويلايمه قوله المحقق اثبات
المسائل بالدليل والتدقيق اثبات المسائل بدلائلها بتحقيق المقدمات
المأخوذة فيها ابى مجرور انه بدل من الامام بدل الكل من الكل بكونه

الكاف

بكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابى والكلام في ابى كالكلام في ذى
الانعام وابى بكر كنية الامام وهى اى الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم
ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم ان العلم اما ان يصدر بأب
او ام او ابن او بنت او لا يصدر بشىء من ذلك فالاول كنية كابى بكر
وابى عمرو وام كلثوم اسم لامرأة من بنات النبى صلى الله تعالى عليه وسلم
والثانى وهو العلم الغير المصدر بأب او غيره اما ان يقصد به الذم او
المدح اولا فالاول اللقب بفتحتين والثانى العلم اى العلم الاصطلاحى
والمراد كون الشىء في حد ذاته نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين
الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوى لا بالمعنى الاصطلاحى وهم قد
صرحوا بخلافه والثانى انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا
قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر بأب وام وابن
وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم ولو تضمنته قطعا وما عداهما
من الاعلام يسمى اسما وكذا فسر الشريف الجرجانى في شرح المفتاح
وذكر في المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابى عمرو
او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال والثانى العلم اشارة الى انها [illegible]

الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم
العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حذرا عن تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابي بكر ابن سقطت الهمزة في ابن لوقوعه
بين العلمين وذلك اي السقوط لوقوع المذكور لكثرة الاستعمال
وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضاف
الى علم آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع وسطا
الاسم والوسط ليس من مظانة التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا
يحذف الف ابن خطا اذا لم يكن صفة لم يحذف عنه فلا يحذف شيء منها
كقوله تعالى وقال اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف
خطا في ابن وكذلك لا يحذفان اي اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة
لغير نحو هذا ضي زيد ابن اخي وهذا الرجل ابن زيد لعدم وقوعه بين
علمين اكثر ومن ههنا يقال بثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الالف
في الخط مثلا رمانا فكذلك حذفهما وهو اي ابن مجرور لكونه صفة
عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى عبد وهو اي عبد مضاف الى
الرحمن الجرجاني مجرور صفة نسبية اي منتسب بباء النسبة الامام

لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفة اي معرفة الامام
بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني
ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعل الله مفعول ثراه
الثرى ههنا بالقصر التراب الندى موضع الجلوس وبالمد كثرة المال
اي قبره ومنزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا
اليه الثرى عايد مرفوع عطفا على الخبر بعد الخبر بقوله والضمير عايد الى الامام
وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا
وجعل الواو حرف عطف وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من
الافعال القلوب اي من ملحقاتها ومما يجري مجريها في الدخول على المبتدا
والخبر يتعدى الى مفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولوذا الموصول
وفاعل يتعدى كيكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حرف
قوله الممتنع الاقتصار على احدهما لا تدفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار
على احد مفعوليه افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي يجري مجريها في
يجوز الدخول على المبتدا والخبر لان في مفعوليها كالمبتدا والخبر وفاعلية
فيه عايد الى الله الجنة مفعوله الاول وهي في اللغة البستان ومنه الجنان

مثواه اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه
كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشاء
معنى لان المراد سقى وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار
بان سقى وجعل في الماضي فهما ههنا في معنى الامر لانه دعاء وهو ذو لا
ذوقه الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل
ههنا بمعنى ليسقي وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا كان السقي
والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالماضي او تأدبا لان في
اداء الدعاء بصيغة الامر تشبها غير لائق لقانون الادب على ان
حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف ما في قوة
الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر
اهو الدار مكاشرة ومحلة فيها الا انه يختلف انشاء حيث عطف بتلك
حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي
باعتبار انها خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب
لعدم وقوعها موقع المفرد وهو اي عدم وقوعها موقع المفرد فان
ثم الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في حسنة

مواضع الاول فيما اخره حرف صحيح ولو قال في الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم
بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح في اخره وليس كذلك فان
الصحيح عند النحاة ما لم يكن اخره حرف علة سواء كانت في غيره او نحو زيد
او لا نحو احمد بما نحو زيد وعمرو دخل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وكذا غيره اوفى حكم الصحيح وهو ما في اخره ياء او واو ساكن ما قبلها
نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثال الاول هذا
ظبي وكرسي ورأيت ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا
هذا دلو ومغزو ورأيت دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني
من تلك المواضع خمسة في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى
غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيفت الى ياء المتكلم لم يكن الاعراب
لفظيا كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى التسوق الاحتراز
عن المضاف الى ياء المتكلم لا غير وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي
ايضا بالحركات كما مر لكن لما اندرج غير المضاف منها في المواضع
الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه قوله الآتي قصدا
الى ضبط الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموه وهنوه

ذوه وذو مال والثالث من تلك المواضع المختصة في التثنية
نحو جاءني الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين
وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون
تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى
المرتجل وهو ما لا يكون موضوعا للمثنى قبل العلمية نحو البحرين
علم البلد وما بمعنى التكرير نحو كرتين الى كرة بعد اخرى ومنه
لبيك وسعديك فان اعراب كلها مثل اعراب
المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع المختصة في الجمع
الصحيح وهو ما لا يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن
الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة
وهو مندرج في الموضع الاول ولا يخفى ما ذكرنا من وجه
الاصطلاح والتوجيه في نحو ذو وقد يقال انه جمع ذو وعلى
غير لفظه بالواو والنون حذف النون للزوم الاضافة و
هذا مثل لفظة النساء فانها جمع امرأة من غير لفظها وكذلك
نحو كلاهما ومشرون واخواته من ثلثين الى تسعين

نحو

نحو جاءني الزيدون والعشرون ورأيت الزيدين واولي مال
وعشرين ومررت بالزيدين واولي وعشرين وانما كتب الواو
بعد الالف حالتي النصب والجر في اولي لئلا يلتبس بالى
حرف جر وانما كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع الصحيح
اولو وعشرون واخواته وليست بجموع لانه لا يأتي اولو وعشرو
وثلث وغيرها مفردا وجمع بالحاق الواو والنون بل كان وضعها
وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه
ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك
المواضع المختصة في كلا مضافا الى المضمر نحو كلا وكلاهما وكلتا
واحترز به عن مضافا الى المظهر فان اعرابه ح تقديري نحو كلا
الرجلين في الاحوال الثلث والسر في اختصاص اعرابه
بالحروف عليه بالاضافة الى المضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد
اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات
نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى
الفرع اعني المضمر الذي فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب

المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع
الاعراب بالحركة واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي
هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف
فان قلت لم يتعرض بحالة الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا
من لفظ كلام لم يتعرض الا الى حالة التي يتغير فيه اللفظ
كلا اعني النصب والجر مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما
هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا
لانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في
الثالث في التثنية وقال الثالث في التثنية
وما لحقها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام
منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء من
الاسماء الستة الى ههنا بالحروف وهو لفظي
بالرفع عطف على محلا قوله بالحروف لان حروف
الاعراب فيها ملفوظة يقع بها الحروف التي هي الاعراب

عما

عما زاد والحروف التي هي دلائل الاعراب عما زاد
اخر كلامه والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة
مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء
المعربة التي اواخرها الف مقصورة او ممدودة اي
غير ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله
تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة يندفع
النقض بلدى ومتى فانه لكونهما مبنيين لم يسمى
بهما لكان معربين واعرابهما كذلك سواء كانت
تلك الالف للتأنيث مثل حبلى او منقلبة عن
الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة
في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصى ورحى
وغيرها نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما
كان اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف
الظاهرة او المقدرة الحركة ما دام الفا اذ لو حركت لانقلبت
الى حرف اخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف

حيث كان مقدرًا لعدم الاعراب في الوسط فاذن
تعذر اظهار الحركات فتعذرت في اخر الكلمة ففي
الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر
كسرة منوية والثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف
الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي
ومررت بغلامي او جمعًا موصوفا بان كان اعرابه بالحركة
نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي
في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قوله بتسوية
الوجوه اي انما قلنا في الاصح لان قول بعضهم اعرابه في حالة الجر
لفظي سواء كان مفردًا او جمعًا موصوفا بما ذكر او جود الكسر لكن
الاول اصح لان الكسر مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب
مشغولا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة الاعراب
ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين اي فيكون تلك
الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الا

المختلفة يعني هذا يقال وجه لاخراجه عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصلي المجردة
الموضع ما يقتضي لحوق الاعراب باخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
انهم ارادوا بالمكان الاختلاف سواء كان وجد بالفعل او لا وليس كذلك لان الاسم مبني قبل الاعراب فيقول
انهم قالوا ان مع البناء الاضافة حكم على الاسم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة بحيث
واذ واذا او غير ذلك واحترز بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم
فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي
اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف من ان الواو
والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع
مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديرا والثالث من تلك المواضع السبعة ما
فيه اعراب محكي نحو الجمل منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا علم لشخص فانه كان في الاصل جملة
دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول تأبط ثم جعلت اسما
لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي واعرب تقديريا على رأي والتفصيل هنا ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسيما لاعراب مبني الاصل واما بعد العلمية فنقل
فيها مذهبان محكية على بنائها وقيل معربة محكية لاتصال المجموع بالعلمية اسما
واحدا بمنزلة حروف كلمة واحدة فكانه مستحق لان يجري الاعراب في اخره كما ان فيقال
فيقال جاءني تأبط شرا لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث لفظ

حكي لفظ المجمل الدال على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب
التقديري فكلام الشارح ههنا مبني على هذا القول ومفرد في قول الحجازي لا في قول النحاة
بلسرهم لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من زيدٌ
المحل مبتداء وزيد مرفوع تقديرا هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل
بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدًا فنصبه نحو استعار بان السؤال انما هو عن
زيد الواقع المفعول ضربت وذلك لان كل اسم سواء كان مفردا او جمعا الخبر لان المركب
كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل منه الضمير المجرور
العايد الى كل اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ
المحكي كما حذفه الغالي في شرح اللباب وقيل هكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله
هو الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما لحكي آخره على الفتح ويصير معربا على الفتح ويصير معربا
تقديريا في قوله فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام
هو ان نحو خمسة اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال
هذا خمسة عشر بضم الهاء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية على الحكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد
هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال الآخرون انه
معرب بالحكاية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري
الاعراب في آخره لكن لما كان الحرف الاخير مستغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في

أربعة

أ، بقلة أو جاز في نحو خمسة عشر علما ثبت الحكاية وجواز الاعراب لفظا فلذا قد كان الواجب
في الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب
ترك الحكاية لانه يتوقف من البناء الى الاعراب بخلاف نحو أ، بقلة فانه لو اعرب لفظا لعدل عن
اعرابا الى اعراب فيحصل انه يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى
اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب به الغالي في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من
المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين محول لما
لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا وعلى زيد ومن زيد والقيد الاخير احترازا عن المركب الاضافي
نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي
فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العوامل والثاني مشغول
باعراب الحكاية والرابع من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوص
وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابها تقديري
في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء فيهما
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت
القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في حالة النصب ايضا اي كما جاء في الرفع والجر او كالحكم
الضرورة الشعرية نحو قول الشاعر مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان
مدفونا مهلا منصوب على المصدرية لا مهل المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن
سقط النون بالاضافة الى عمنا وقوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرونا

المعلى كأنه استعمل التعبير اللازم كثيرا لكنه شاذ عن القياس لان هذا الوزن يجيء من الثلاثي والتضعيف المفرد وبكسر العين كما يقال في بعض نسخه

لنا في الصحاح المولج النار وقوله لا تنبشوا اي من نبش العقل والميت اي خلع
قبره وكفنه ينبش بالضم ومنه النباش وبينما الظرف مدفونا والاستشهاد
في ان مواليا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا تمهل المقدر الدال
عليه معمولها اي مهلا مواني المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود
بيان العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين اعط امر
من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من بريت القلم من باب رمى وبالقاء
ترك شعره بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل ماخوذ من
قول الشاعر يا باري القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها
وهو مثل يضرب الامر الى من يحسبه ويتمهر فيه حق المهارة ومثل قوله
يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة والخامس من تلك المواضع السبعة
في الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة
فيمن قراه بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفوا القوم
فانه مضاف ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال
بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته ساكنا لكان اولى ليدخل
نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي
القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا
اي الواو والياء في اللفظ بملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم

سقطا

سقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحروف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب
بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار في الخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ
واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده وقال الشيخ
ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من المعربات بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي
ولم يلتفت الى هذا القسم لكون القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوب ياء دون
الواو المحذوف مما لا يعتد به ولا يجري ما ذكروه في اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة
كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح القسمين
معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام التعريف والاسم الذي
اوله همزة وصل نحو صالحوا ابنك الخ فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك في الرفع
وصالحي بلدك في النصب والجر كانت الواو والياء ملفوظا بهما فيكون معربا بالحروف
لفظا فلذلك احترز عنه والسادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا لاقاها
ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاء ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في
النصب ومررت بابي البشر في الجر والسابع من تلك المواضع السبعة في التثنية مضافة
ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة
في اللفظ بسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف
النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان
حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف في الرفع فحركت

بالكسرة المناسبة له بناء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشي من كسرة اليآء
وانما قلنا ايضا في النصب والجر لان اعرابهما باليآء وهي باقية في اللفظ واذ كررت للسكون
بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرا قولك دعني من تمرتان
على الحكاية في جواب ألك تمرتان فان اعرابه بيآء مقدرة وانما ظهر الالف لفظ الحكاية
لما تلفظه القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت
اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا واما الطيب الكلام
اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام ومما يحتاج اليه دائما المزالق جمع مزلقة
وهي الموضع الذي لا تستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي
الاسمآء المبنية كالموصولات والمضمرات والاسمآء الاشارات وكالافعال الماضية
والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق
بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل حيث كان استحقت الكلمة
الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها المانع كما مر في الاقسام المذكورة في الاعراب
التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها او عدم
متعلق بستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الآخر
لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائها كلها والمانع في التقديري
فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار والمجرور في مررت بزيد مثلا منصوب
المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل هنا

مع انه ليس بموضوع يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور
وكذا الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة
معنى مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال ان زيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره
لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا ولازما
لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما
هو على اصطلاح المتأخرين وهو لحسن لما فيه من الاتيان واما الاوائل منهم فلا
يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او محلا وقليلا ما تراه في هذا الكلام فليحفظ فانه من نفايس النحو يقال شيء
نفيس اي يتنافس ويرغب فيه حتى يعلق اي يتشبث من علق الشيء الشيء اذا تشبث
وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجي على ثلثة
معان اي على ثلثة اوجه الاول الجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحد حتى رأسها
واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهآء الا انه يفارقها من حيث ان مجرورحتى لابد
ان يكون جزءا مما قبلها كما يجب بمسوفي الفعل المعري بحتى جميع اجزآء ما قبلها
شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهآء اليه وكذلك
اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس حتى آدم او الانبيآء
او يكون هذا المابعد آخر كاكلت السمكة حتى رأسها او شيئا ما اوقبا الجزء ما قبلها كما مثل
ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا التخيص معنى قوله اي

حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخولها ملاقيا لجزء ما قبلها
في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
يفرق بوجه ثالث بينهما وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر بجواز ان يقال جاء في القوم
حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من
ان يكون ما بعدها ابتداء وخبرا نحو جاء في القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاء
العلمآء حتى زيد جآء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز
ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهآء الغاية فان حتى الجارة كما تجي بمعنى الغاية قد تجي
ايضا للسببية بمعنى كي وقيل قد تجي ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها
تجي بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطآء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
اي الا ان تجود فان المصدرية مقدرة بعدها فالفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية
لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعد وفي تجويز دخوله لكون الفعل بها
في تقدير المصدر والشرط اي شرط حتى ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل
الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلم حتى ادخل الجنة فان
الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل
البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما وجب
ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان
هذا

هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة
سوآء كان حتى السببية نحو اسلم حتى ادخل الجنة او بمعنى الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس فلما كان حتى ههنا السببية لم يتعرض الشارح الا له وههنا كذلك اي ما بعد
حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده
عند اختيار المعنى بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميظ وبهذه النفعية اعني
يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله المظه والجرو ههنا
وهو العلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميظ الظاهر ان يقال
وهو التلميظ عند واي ينتهي عنه لا به وهو ظاهر والحاصل ان العلق وان لم يكن جزءا
مما قبلها الا انه يلحق به لانه من لوازم التلميظ ورواد فه عادة فقد تبين وتحقق
كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو المطلوب ويجوز ان يكون حتى
ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المظه فيكون الجملة منصوبة المحل لا
مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة المحل
وهي المظه والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول
ارادة وانما المظه يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة لالمظه بالانسحاب بخلاف ما
اذا كانت حتى جارة فانه اي المظه يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا وشرط
كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لانها اي حتى ههنا
للدلالة على الصدط في الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفا اي طرف ذلك الشيء

على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك
المجرور نحو نمنا البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي البارحة عنده لا به لانه ليس
بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق له مع زيادة التحقيق والبيان وانما
اشترط ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان يقتضي ما يتعلق الفعل به
شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما
يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال
عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم الهمزة مجهول
اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل
ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها
فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا
قوله مطلقا قيد للنفي لا للمنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها
يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب
وفي كلام ابن الدهان في الفصول والثاني من تلك المعاني الثلثة كونها العطف نحو جاءني
زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني
القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزء مما قبلها كما تحقق
في نحو محمد وقد اشار بقوله ولكن شرطها اي حتى كونها العطف مجانسة ما بعدها لما قبلها

فهي

فهي تخالف ساير حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرط لانها
موضوعة للغاية والدلالة بالجر اي والدلالة على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات
الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الحجاج حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه
فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى
العاطفة انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا بفتح
الجيم وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلو قلت
جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ابصار ابنا الرجل حتى امراته بالنصب ولا اكلت
الخبز حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر
التام فيما تقرر لديك وهو ان حتى العاطفة تجيء في انتهاء تعلق حكم بما قبلها
باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة
لكن يشترط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى
زيدا او بالتاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط
ولا يجوز ان يكون نهاقا بجزء كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها
لما قبلها ويشترط ان يكون اقوى من ساير اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او
اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف
عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك اي في التغاير اللازم للعطف بان يكون آخر اجزاء المعطوف
عليه جنسا كما في الجارة اذ لا يكتفي في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين

ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مفسرة بان مع الفصل ارادة التلطيط
والعلق بطبعه الاظهر تركيب قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التلطيط والعلق
مجانسة بان يكون العلق جزءا من التلطيط بانه وبان العلق بسبب كونه من لوازم
التلطيط عادة صار كالجزء من التلطيط والقوة معادة ايضا لان العلق بالطبع اوحي
من التلطيط فالمعنى اردت ان القطر من كلام الامام المحقق شيئا فشيئا بوما فيوما
الى ان يحصل التدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز
ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء ولا خبر ولا كلام مستقل
منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها المعنى امر من امعن اي
اطنب واسرعت يعني بالغ كذم كذا في الدستور والمعنى احسن تاملات في
هذا البحث فانه من غوامض النحو في صحاح الغامض ضد الواضح من باب دخل
يطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاثر
وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبداء الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة
الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والجماد
والمواد بمبداء الحركة القوى النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة
ما يكون مبداء الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبداء الحركة الهابطة
من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة
بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هنا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه
واما

واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما وقال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل
عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثل وكذا الطباع بالكسر انتهى وقال
بعض الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب والمراد — من هذا مجي
ههنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظ مجرور بمن والهاء ايضا
مجرور محلا لانه اضاف لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل الحلق
بوزن الفضل مسد المري مجرور بصفة اللفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال
من فاعل يعلق وهو ما الموصول في قوله ما يتفجر اي يسيل وقوله منه متعلق
بيتفجر والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل يتفجر
وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل
الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ حال من فاعل يعلق
لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الاول ان الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير المجرور ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون
حالا منه ويرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون
الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه
الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبها
وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع التباس بالصفة فانه لو تاخر لالتبس بالصفة
في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما فانه قد تميز في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طرد

البابان وهذا الضمير من فيه مجرور اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على صاحب
الحال وهي من لفظ الحلو فيكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظ الحلو وهذا
التقدير غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله
وهو مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول
متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي
يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي الموصول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة
لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة للموصول صارت كالجزء الثاني له فلا يجوز
تقديم الشيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء
وجزء ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى
وكذا ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز
تقديمه والتالي باطل لاستلزامه المحال فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظ مقدم
على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية اتفاقا
او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له
في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او الحرف لا يتقدم على الجار فكذا
الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على
ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة
فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي
ذكر

ذكر في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء ان يكون
امثالها متاخرا عنه اي عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على
تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نسلم ما ذكرتم
بل اللازم اي على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اي
في حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول
جائز فنظرت الفاء يجوز للعطف وهذه الجملة معطوفة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز
ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء ح يسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها اي
لاظهارها وانبائها عن محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المفصح
تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد مستحضرا المختصر ومحيطا بمفرداته نظرت
فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول
يجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة اذ قد تقرر في موضعه ان اذا لا يجزم الا
في الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي ولهذا عدوا
جواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي مضرة وغيابة الجب قعره والمراد
ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو مستشهد والفاء في فاصبر جزائية وفي فكل تعليلية
وكل مبتداء وقوله فستنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء على خبر المبتداء اذا لم يوصف
مما يستشعر الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصيبك ويكون الفاء زائدة
في مختصره متعلق بنظرت ونظرت في المختصرات عبارة عن فكرة وتاملت فيها لان النظر اذا استعمل

معنى يكون بمعنى التفكر كما اذا استعمل بالباء واللام وعلى بمعنى الايصاد والترحم والعضب
على اللفظ المرتب والضمير في محضراته عايد الى الامام المطبوطه مجرورة لانها صفة المحضرات
فان قلت ان المحضرات جمع والمطبوطه مفردة فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين
الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت الصفة فعلا له اي اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف وقائمة به كما سيجي وهذا وعد بان وفاء التهم الا ان يقال المراد انه سيجي
في آخر الكتاب فلا يخفى ركاكته ويسمي هذا وضعا حقيقيا ولو لم فعلا له او قائمة
به سمي صفة سببية نحو جا في زيد الطويل غلامه فان قلت فما بال قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل الموصوف وقايم به فان الاسمال
جمع سمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشي المختلط
مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها والعتاقة
والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف جمع
كذلك قلت هذا على تأويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفاد من الوصف فكان
الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا كذلك اي الوصف فعل الموصوف
وقايم به لان المطبوطه قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق
التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت وجئن على لفظ الواحد
والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تأويل الجماعة واما الثاني فلكونه

مسندا

مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال
جاءت وجاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز العيون والايام
فعلن وهيهنا ان المطبوطه اسندت الى ضمير المحضرات فيجوز الجمع والافراد فاورد المص
اي اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله دون كتبه
المبسوطه بمعنى قدام وقد يجي بمعنى اسفل من فوق وعلى ايهما يحتمل ان يكون مع فاعله
في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت في محضراته المطبوطه متجاوزا الى كتبه المبسوطه
هنا واعلم انهم قالوا الظرف احكاما اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل
او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة
لها او بعد المعرفة المحضة فحال عنها او بعد غير المحضة منهما فمحتمل لهما والثالث
انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع
في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت
هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم قوله والعامل فيه اي في نصب
المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في
موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدأ ونحوه وهو ظاهر ووقع بعد المعرفة
وهي محضراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف اذ قلت
المراد ان العامل فيه اي في نصب دون على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل
في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله

محذوف والتضيق منصوب المحل على الحالية دون المفعول الظرفية اعني دون مع فاعلم المستكن المنتقل اليه
من عامله بعد حذفه وقت نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر
من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون
منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصراته المضبوطة غير كتبه المبسوطة
كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى
ان الضمير في كتبه ليس جزءا من الموصوف وكيف لا كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة بسبب
اضافته الى الضمير ذكرها معا وجدت الفاء فيه كالفاء في فنظرت فهو يتعدى الى مفعولين
الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات
فاعلم ان التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا
وبالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا او في المبني كالاعداد المركبة
نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين
مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو رجلا وربه رجلا او بنون التثنية او شبهه
نون الجمع او بالاضافة وقول المصنف نعاودها اي نراها ولا واسطة الا من قبيل ما تم مميزه
بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم
مبهم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب مميزه فاكثر ينصب نعاودها
على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع
عنه التنوين لفظا لكنه ظاهر تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما اسقط
لعلة

لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين سقط
بالاضافة فهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء كيف وقد صرح به في كثير من الكتب
لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما
قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان
افعل التفضيل مميزه سببي لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا او علما لان السببي حقيقة
الفاعلية بعد ان يصير افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصلح ذلك فيجب
الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل
الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة كما زعمه الشارح قوله
او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة منونتين ثابت
تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا
واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو المؤذنة بالانفصال وبني الجزآن فحذفت التنوين
عنهما للبناء لان التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعل الشارح من
انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الضوء حيث
قال هو تمييز عن اسناد اكثر لا عن تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى
علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعامل فيه نعاودها الائمة جمع امام مجرورة
لاضافة بين اليها او المفعول الثاني لوجدت قوله المائة او هي بدل من اكثرها على تقدير
ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل على تقدير ان وجدت يتعدى

الى مفعول واحد بدل البعض من الكل والتتمة منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله والجمل
معطوفة على التتمة وهذه الثلثة اعني المائة والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب الشيخ
عبد القاهر الجرجاني رحمه الله وهذا الاعراب اي كون بدلا من الكتب اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اي لقيت واما اذا كان بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين احدهما الكتب مفعول الاول وقوله
تبيين والمائة المفعول الثاني وما بعدها معطوفة عليها من قوله وهذا الاعراب الى هنا لجميع ما
سبق وتبين لك كما لا يخفى فاستطلت ضمنا مر منونتين والفاء فيه كالفاء في فنظرت فهو
مأخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب الا فيكون
استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصدرية اكلفه فعل مضارع منصوب بان وفاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول اول لاكلفه وعائد الى الولد وهو
اي كلف يتعدى الى مفعولين الاول الذين ... اولهما الاول ومفعوله الثاني قوله حفظها والهاء
مجرورة المحل لانه اضيف اليها وعائد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما لك
في منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحمله اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو
اي احمله يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى اكلفه اليهما الاول الضمير المتصل
والثاني قوله رفضها اي الضمير مجرور المحل لاضافة رفض اليه وعائد الى الكتب الثلثة كراهة
منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل
فيه سواء كان علة غائية متأخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لحالك او سببا باعثا عليه
في التصور متقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة الى مفعولها وهو

أي

اي مفعولها لفظ ما او هي اي لفظ ما موصولة فيها جملة ظرفية صلته وقد مر نظيره
غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره
كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عائد الى ما المقدر وكراهتي
ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا
والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل
في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه
نحو جئتك خوفا من فرارك او العكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فاذا وجد هذه الشروط
الثلثة باسرها يجب نصب المفعول له وذلك لانه ح يصير مشابها بالمفعول المطلق في دخوله
في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل
اليه بغير الحرف كذلك يتعدى ح الى المفعول له بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء
العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة
لانها اذا فقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثل اذا فقدت
الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزائر لا يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم لان فعل
هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو ظاهر وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما
يكون مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم
والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك السمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر

فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف
يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج
في الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم
وهو ظاهر ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا
او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه
يشبه الحال والتمييز لما فيه البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت ابنه زيدا للتاديب بل
للتاديب او لتاديبه قال ابن الحاجب المستوفي بشروط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه
والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف وسيجي المية هذا اي سيجي تعليل
هذا المذكور وهذا ايضا من مواهب الغني الموفق ان شاء الله تعالى من الاشيا جمع شي
كفلوس وافوال عند الكسائي وعند سيبويه شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا
اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اي قبل اللام فصار مكان
موضع الفاء فصار اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني
غير منصرف وقال الجاربردي ان لهم في لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق
فعند سيبويه بوزن لفعاء واصله شيئاء فقلبت اللام قبل مكان موضع الفاء كراهة
الف بين همزتين وهذا القلب شايع ذايع وعند الكسائي بوزن افعال جمع شي بوزن فعل
بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصل اشياء بوزن افعلاء حذفت
اللام كراهة الف بينهما جمع شيّ بتشديد اليا بوزن فعيل بالفتح والسكون ويلزمه الا
مخفف

من غير الشايع وعليه تفريع كثير كتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول
منصرف وعلى الثاني غير منصرف لا يخلو بظاهره عن شوبة تعسف وهي اي الاشياء مجرورة
بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اي الموصول بمعنى المفعول
لكراهة وان كان في الظاهر مضافا اليه لها المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة
على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز الامران اي
الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار وان الواو للحال ان للشرط في الاصل كانت فعل
الشرط وهو من افعال الناقصة كان واسمه مستتر فيه وهو عايد الى الاشياء لا حرف
من حروف النفي تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال لا نم انه جزاء
الشرط فان ان لما انخرجت من حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اي قول المص
وان كانت لا تخلو مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق
على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا تخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر
كانت بل يطلب الجزاء بعد تمام الشرط كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه
خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخا عنها معنى الشرط وقعت في
موضع الحال من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي
لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشي قبلها فلا يكون حالا فانهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا
بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا
يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة

شرطية جزآؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها

واقعة موقع الحال المستغنية عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا ولما

تجي بواو الحال لا رتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعون الحال من

غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد منه الحال نحو

ما جاءني زيد وهو ان تسئاله يعط فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة

الاسمية دون الشرطية بل الشرطية تكون جزاء من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم

في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتدا مع بقائها

على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا تخلو من قبيل الاول وهي كالاشياء في معنى

المفعول فقوله فان كانت لا تخلو من قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن

الموصولة كراهة ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول كراهة قبل الاضافة فتأمل

وسيجي تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال فهذا الوعد

بهذا الوجه مستبشع لا الطف لما لا يخفى على من له ذوق سليم من الافادة مجرور بمن

متعلق بلا تخلو فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت منها الهاء مجرور

المحل بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني

على الفتح بل على السكون لشبهه الحروف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحروف

محتاجة الى متعلقاتها لكن محله هنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه

صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور ويكون على كلا التقديرين تابعا

للمبني

للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه

فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا

لمشابهته حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض من حيث ان حركة الاعراب عارضة

بسبب مجي العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء و

نفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور بها متعلق بنفيت واعلم ان التنوين

العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان

كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن

الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن حركته عند

المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيها اي في كل عوض عن المضاف اليه اي

من قبيل الشق الاول دون ما عداه اي عن كل واحد منها اي من تلك الكتب الثلثة ما

مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو اي

تكرره في تقدير المصدر بها لانه مفعول نفيت اي نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز

ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان

المراد نفي التكرر دون المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي المسئلة المتكررة لم يكن

الكتاب يعني المصباح مشتملا على المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل هو ذاك الفساد

لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية

اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه ظاهر بين هكذا اشارة الضوء لا يدعى عدم جوازه بل عدم حسنه

والا كان نفي المسئلة نفيا لها وقد يقال انه يعود فانتفاء المجموع يكفي انتفاء واحد من اجزائه و انتفاء الصفة متحقق اول نعم الا انها اذا كانت موصولة فلا يتوهم ان يتوهم في بادي الرأي بان المنفي هو المتكرر او قد يقدر النفي عليه فالظاهر اعلاه في ما اذا كانت مصدرية فلذا كانت الاول مظنة التوهم دون الثاني كان هو حسن دون الاول وان كان جايزا وصاحب الضوء لا يدعى عدم جوازه بل عدم حسنه

شرح قاضي

الى قوله ولا يجوز ان يكون ما موصولة الخ قيل لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المكرر
نفي نفس المسئلة المكررة التي هي المسئلة النحوية لان المكرر هو الشيء الموصوف بصفة
التكرار وصفة التكرار داخل في المكرر من حيث هو مكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب
من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية ههنا مع
الصفة التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من
اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك اي نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا
كان كذلك فنفي المكرر ههنا بنفي كرة ولا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس
المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون ما موصولة الخ يجوز ان يكون ما موصولة
بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فح يستقيم الكلام فافهم فانه
من مزالق الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له من نفيت او على انه حال من ضمير
نفيت بمعنى مستقلا انا المعاد متعلق باستقلالا وهي اي المعاد مصدر ميمي من اعاد
بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا في الوجهان من كون
مفعولا له وحالا ايضا المفاد متعلق باستقلالا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر
ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا بارتكاب الحذف
في فاعل الاستقلال ومفعوله معا اي لاستقلالي في فايدة التكرار لمن يستفيد لان
الاستقلال عن الشيء تحليله وذا لا يتصور في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على
تقدير

تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعدة وليلاه لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال
وهو اي المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام قيل للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد
من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس فالمراد من المفاد كل من يستفيد من هذا المختصر
وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لا بمعنى الجنس لانه في الصفة وهي فيها اي اللام في
الصفة اي في اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف
تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق
باطل قوله قول من قال مبتداء وباطل خبره وما بينهما مقول القول لانا نقول القول بكون
اللام فيه للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده
في الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفة بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اي
وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين
معهودتين ويطلقان على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا
الان او منكرا فيه ولم لا نرى يستعملها اي مخصوص كان من العارف بمعنى التصديق
والانكار والجاهل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة
صفة الذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان
الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب العالمين
بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام في العالمين موصولان كائنان في هذين
المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في

المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء فكيف ينافي الجنسية والاستغراق
وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف
الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة
معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه قلت تأمل ولولا مخافة التطويل
والاطناب لاطلعناك ههنا على فوائد لم تحولها الا واحدا بعد واحد من اولي
الالباب غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي مغايرا للمدغم اي في حال كونه مغايرا
للمدغم ويستوي في الاحوال كلها لانه في معنى النفي يجري مجرى حرف في التصرف
ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان
نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في
عبارات بعض العلماء اي في كلام المصنفين فكأنهم قد جعلوه بمعنى المغاير وهو اي
غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير استضعفت مدّغم بالدال المهملة المشددة مجرور
لاضافة الغير اليه وهو اسم الفاعل من الافتعال اصله مذتغم قلبت التاء دالا فصار مذدغم
ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدّغم وجاز فيه ايضا
مذّغم بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في الذال المعجمة بعد قلبها معجمة
وذلك لان الدال والذال كليهما من المجهورية فيجوز الادغام نظرا الى اتحادهما في
المجهورية بجعل الذال دالا او الدال ذالا او جاز فيه ايضا مذدغم بالمعجمة قبل المهملة بفك
الادغام وتخليله نظرا الى عدم اتحادهما في الذات فصل منصوب على انه مفعول المدغم الصحيحة

مجرورة

مجرورة لاضافة فصل اليها وانما عمل مدغم في فصل لانه اريد به الحال والاستقبال
واعتمد ايضا معنى على غير وهو في النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين عندنا
الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول
عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال والاستقبال بل
هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط
ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا
ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل
عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف
والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال
وسواء كان معتمدا او غير معتمد سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او
ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة يكفي الرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل
وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل
لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه
والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها
لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر
فهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه معنى المصدر
فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العامل موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه

وكلبهم باسط ذراعيه وباسط اسم الفاعل عمل في ذراعيه مع انه بمعنى الماضي وجوابه في التأويل [illegible]

مسند كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سنذكرها فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه
فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او لو وقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على
الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شانه
ان يكون من الاحكام العوارض دون الذوات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في
معناه اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول
الشاعر وان امرا لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطالع فان مهين عمل في
نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدين قوله وان امرا في مختار
الصحاح المرء الرجل تقول هذا امرء صالح وهذه مرأة صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في
المذكر وقلت امرء ففيه ثلث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال
فيكون في اللغة الثلثة معربا من مكانين انتهى قوله لم يعن على وزن لم يرم صفة المرء
ولغير باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهين على وزن مجيب اسم
فاعل من اهان يهين اهانة والمطالع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا
الا باعمال الصالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع والثاني من تلك الاشياء الستة
حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي
قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول مقدما اي امقيم
يعني يقبلون عذري قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف
ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام
حاصل

حاصل والاولى ان يقال فيما يضاهي حرف الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد
على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسمه نحو اين جالس صاحبك وكيف
يصبح ابناؤك وكم ماكث صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا صريحا نحو
زيد قايم ابوه او منويا كقولي وكم مال عينه من شيء غير فان مال انصب عينه لاعتماده
على كم الخبرية التي ليست مبتدا صريحا لكونه في الظاهر نكرة غير مختصة بل مبتداء
منويا فانه مخصص معنى الا ترى ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال لقيت
هذا اعلم ان تخصيص المبتدا النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا
وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب في الاناء وشخب في الارض اي شخب
واحد او شخب من اللبن او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان الوصف فيها
من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما يقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف
اصله هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف
نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني
زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع اعتمد اسم الفاعل فيها
على ذي الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول
نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين في كبيره اسم شرح الكافية
قوله بعد الموصول لام قال وقوله نقل عنه المصنف مقول وزاد بعضهم على هذه الاعتماد
ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا وحيث نصب طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده

وكم مال عينه من شيء غير تقديره كم شيء مال عينه اي وكثير من الرجال ومال اسم الفاعل قوله عينه بجنب نصبا اعتمادا على المبتدا المحذوف واصل مال مائل لانه اسم الفاعل من مال يميل ... الهمزة من مال ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مالي ثم اعل اعلال قاض

من اللبن صفة بعد شخب بقرينة السياق واصل المثل في الحالب يحلب فتارة يخطئ فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء وهذا المثل يضرب لمن يتكلم فيخطئ مرة ويصيب مرة اخرى يقال شخب اللبن اذا خرج من موضعه ممتدا والمصدر الشخب بالفتح والشخب بالضم الاسم

علي ما لكن المحققين فالوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا
جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان
قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة يعمل بالاعتماد وكذلك يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب
والاستعارة مثل هاشمي ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل
عمله وكذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الي هاشمي وهذا الا شتراط
اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش مثا فلا اشتراط
بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر
مقدم على المبتدا لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون
قائم مبتدا وزيد مرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما
وزيد مبتدا واما قائم الزيدان والزيدون فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون
قائم خبرا عن الزيدان او الزيدون لكونه اي لكون قائم مفردا او الزيدان والزيدون ليس
كذلك والمطابقة للمبتدا شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
ليصح ارجاع الضمير منه الي المبتدا وجائز عند الكوفيين يعني ان قائم الزيدان والزيدون
جائز عندهم وعند الاخفش على تقدير ان يكون مبتدا وما بعده فاعل ساد مسد الخبر
وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جاز بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان
الظرف المستقر انما يعمل في الاسم الظاهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء
الستة

الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتدا مصدرا كان او غيره
والظرف المقدم مع ما يحمل من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله خبره فيه الضمير ساده ولا فرق عند
الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم
حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اولى شيء على الفعل لانه من حيث
هو حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل
واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال
اسمي الفاعل مع الظرف والمفعول في موضع جر بانه مجرورة به متعلق بنحو وهي مصدر مضاف الي مفعوله
وهو عبارة عن جميع عبارات من العيوب اما من المعنى الي اللفظ بالنسبة الي المتكلم او بالعكس بالنسبة
الي المخاطب وذكر الفاضل ميرك ثلثة تقديرين في رعايتي عبارته والضمير البارز المتصل مجرور
المحل لاضافة العبارات اليه وعايد الي الامام الفصيحة اي الخالصة من تنافر الحروف نحو
المعجع ومن الغرابة نحو تطاء طاء وافرنقع ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل
بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر ومن تنافر الكلمات
كقولنا وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قول سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما
فصل كل في موضعه مجرورة على انها صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم
مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة فصيحة
والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة
مع ان الموصوف جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها ولم من الحروف الجوازم للفعل المضارع

يعني ان الفصيح في اللغة خلوصه من التنافر وهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ومن الغرابة وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال ... في معرفته الي تتبع اللغة ومن المخالفة وهي كون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب وان الفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وهو ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بينهم ... الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ومن التعقيد اي كون الكلام معقدا على المعنى ... واما في الاشتغال ... فعليك بالمطالعة منه

وهي حسنة لم تحو لم يضرب ويسمى بالجحد في عرف القرائين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضي المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم ليس كذلك اصله حروفه من لما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوع للامر سواء كان للفاعل الغايب او المفعول الغايب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او الفاعل المخاطب او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة ولام الناهية هي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجيء للمخاطب والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد تدخل ليفيد التاء الخاطب واللام الغيبة فيعم اللفظ مجموع الامرين التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت فهم مما ذكرت ان تجي بصيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة رحمه الله بخلافه حيث قال في تصريفه غير انه لا يا ء في الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه لا يجي من غير تاويل اذ لا يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها والماثور منه في الاستعمال كثيرا لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنفرح وفلنجب وغير ذلك ولهذا قال الشريف قول السكاكي فلتعينها بقولنا اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعينها اشارة الى ان صيغة الطلب ليس على الحقيقة بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكورين فانه نفي الموقع مضارع مجزوم بلم سقطت

البا

الياء علامة للجزم لان اصله الطوي بالياء التي تدل بقي في موضعها حرف العلة في آخر الفعل المتصل اللازم بقوله حركة حرف الصحيح في آخر الفعل الغير المعتل اللازم فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة اعني الموقع ما عمل فيه معطوفة على جملة استصعب ذكر منصوب محلا انه مفعول لم الموشي مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسايلها مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسايل اليه عايد الى الكتب الثلثة والجار والمجرور متعلق بلم الطوي الاحرف من حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء ادوات على معنى ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات السين وغيرها مثل سواء بالكسر او الفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ ما موصولة تدل فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اي عامل النصب في الموصول مع صلته الا العامل ابتداء والاخير او العامل الفعل السابق ذكره وهو لم الطوي بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر وهو بدل البعض من الكل لان ذكر ما ندر بعض من ذكر الشيء او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبله حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه لم الطو دون الا بل هو لغو في العمل اي لم الطو ذكر شيء

الا الموصى بالياء ذكر ما نذر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار
اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدرين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب
حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من
غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي المضاف المحذوف ذكر وهو
اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور
وان اتحدا في اصل الحروف فافهم واما المجرور المحل على البدلية اما من شيء بدل البعض من
الكل والعامل فيه ذكر اي لم الموصى ذكر شيء الا الموصى ذكر ما نذر فح يكون الذكر الذي اورد
في التقدير هو غير الذكر المذكور لان البدل بتكرير العامل ومن هذا يظهر فائدة قوله
فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها
والعامل فيه من اي لم الموصى ذكر شيء الا الموصى ذكر شيء مما نذر اي من المسائل التي ندرت هي
قيل بيهو فيه هذا لان البدل يكون في غير الموجب وشيء ومسائلها موجب والجواب
المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فرجعه اليه فالتنفي سقالة لابن اخت
خالة ولما كان بهذا الاعراب ان كلا منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله اولا باما
واو وثانيا ايضا باما واو ثم لما بقي بهذا احتمال كون البدل من الضمير المجرور في
مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم سلامة
المعنى للزوم ما نذر كتابا له مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب
الثلثة فيكون تقديره لم الموصى ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل ما نذر فيرجع

الي

الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان
بدلا منه يلزم دخول الابن المضاف وهو المسائل في من مسائلها او بين المضاف اليه وهو
ما نذر بتقدير تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته من البين وهو الهاء في مسائلها
فاسد غير ما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ
حتى يلزم ما ذكر ثم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا ولكن الحق
انه ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلو شمالها في غير
البدل الغلط فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى
المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب والقباب ولكونه
ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم
فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت
على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم
الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم في حكم التنحية فانما
منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته التاكيد والصفة
وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح لان المراد بالتنحية التنحية في
المعنى لا في اللفظ بمواحل عن التحقيق او شاع معطوف على ما نذر فيما في حرف جر ما موصولة
بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل
لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عائد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه محذوف

وهو استقر وفاعله المنتقل اليه من عامل بعد حذف فمستتر فيه عايد الى ما او العامل مع
المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي متعلق
بشاع والنشر معطوف على شاع او على نشر والاول اولى لقربه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع
مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو ظاهر ان يقال وهما اي الساكنين
الياء والدال فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا
صفة شيئا الا حرف استثناء ما موصول كان فعل من الافعال الناقصة مع معموليه جملة
فعلية صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد
الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة
ثم اخر حريا رعاية للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من
لم ازد شيئا والعامل الا او لم ازد على اختلاف كما مر ذكره في لم اطو الا ما ندر او على البدلية
من شيئا والعامل ح فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل والجملة اعني لم ازد مع ما
عملت فيه معطوفة على جملة لم اطو فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء نظرت عاطفة او في
محل الجزم ان كانت فاء جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه
الاوراق لكن فيها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر
لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان
والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قايل لفلان علي عشرة دراهم فقوله
عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا
ثمانية

ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو
قال له علي عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة
الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر
وجه التخريج هنا ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا
التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها
سبعة بقي منها اثنان وادخلنا معهما ستة صارت ثمانية واخرجنا منها
خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة
بقي اربعة وادخلنا معها اثنين صارت ستة واخرجنا منها واحدا بقي خمسة
فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل وكذا في شرح الرضي وفي تعليق
سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي
عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان
والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون
فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فلان
القايل لما استثنى اثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة من العشرة ايضا
اذ لا بد ان يكون ذلك استثناء من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من
الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فبقول الا تسعة نفي
تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة اللباب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت

فعلى هذا لا يجوز في كلاو الا النصب لانه بعد كلام موجب ويجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه بعد غير موجب هذا واما في غير الموجب نحو ما له علي عشرة الا تسعة وهكذا الى الواحد فاللازم اربعة لكن يجعل كل وتر داخلا وكل شفع خارجا

المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه اي في المستثنى منه كان من النفي اثباتا ومن
الاثبات نفيا نحو قوله له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم
خمسة ولو ذكرت بعد الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى
وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحد الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان
يقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا تسعة فاللازم
واحد لانك اذا اوليت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا اوليت الا
ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا اوليت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا اوليت الا
خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا اوليت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا اوليت الا
سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اوليت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا اوليت
الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوي عن المساوي او الاكثر منه
لا يصح الا اذا انضم اليه ما يخرج عن المساواة ومن هنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل
الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض الى الواحد
بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في اللباب مسئلة وما ذكره
ههنا مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفى على المدرك
المنصف فلهذا اخترنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر
فانه بحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى تقديرا اخر قد لاح ببالي
وجال

وجال في خيالي قبل العثور على ما ذكره الاعالي ثم وجدته هو المرضي عند
بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم ان
في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى
الاول الذي يستثنى منه الثاني ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان
كان مثبتا كان الثاني منفيا ويقول وجه الضبط ههنا ان الاول
انه يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد
منفيا وكل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا الا انه
ان يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى
منه الى المستثنى الثاني ما فضل بالغا ما بلغ ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى
الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من
العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا انضم الى الثمانية مثلا
عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة السبعة
بقي اثنان واذا انضم اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت
من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا انضم هذه الثلثة الى
الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة

بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة واذا
اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة هذا وههنا فوائد
اخرى مما ينبغي ان يحصل وان طال الكلام منها ان الفعل كما
بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد
الا في المضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كما
نحو ما زيد الا يفعل كذا وكل ما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا
وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي
كقوله تعالى ما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم
نحو انشدك الله الا فعلت فان معناه ما اسألك الا فعلك
فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك
ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت
حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهو صفة في الاصل
واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة ولا يجوز ان يكون حالا عند
من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول
ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من

احد

احد لان الجملة لا يبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى
يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما
يحذف من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات
الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب
الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد
شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي رحمه الله يرجع الى الكل وعند
ابي حنيفة رضي الله عنه يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فما تقول
في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد
الجملتين ينصرف الى الثانية عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وههنا هو
منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصيته الله
الا بالله ولا قوة على طاعته الله الا بالله ان الاستثناء المذكور
راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء اخر مثل الاول
الدال عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع

الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وترجمه على
وزن دحرجة اي سمية الواو للعطف ترجمه فعل وفاعل ومفعول
والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا
من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب
مجرور بالباء متعلق بترجمه المصباح لا يخفى ان ليس
اسم هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب يكون مقحما
تعظيما لشأنه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام
الى الخاص كخاتم فضة ليستضيء اي ليستنير بعني المترجمة
بالمصباح لاستضاء بانواره على غط رضيت عن الحرب حينا
تدبروا اللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل
الفعل الا بعد تقديرا ان ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تأويل
المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستضيء فعل مضارع منصوب
بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في ليستضيء
وهو عايد الى الولد بانواره متعلق بيستضيء والضمير مجرور المحل

الاضافة

بالاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة
ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لانه المص
شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجهل والجملة
اما الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح فظا واما الازالة في
المختصر فلانه مزيل الظلمة الجهل بالمماسة متعلق بمزيل و
الاشتغال به عطف تفسير وهي الحقيقة في اشد الظلمة ثم
اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه
المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة
مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية وكلمة قرينة لها اما
مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة للتخييلية واما منصوب
على الحالية فتدبر ويغتنم اي يغتنم معطوف على يستضيء
والضمير المستتر عايد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول
يستضيء وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى انواره
اضافة العام الى الخاص اي مغانم من انواره فيكون اضافته بمعنى
من كخاتم من فضة لان المغانم المرادة ههنا على الاثار الحاصلة

من المختصر كان الخاتم هو النقشة فيصح كون الاضافة بمعنى من
لان خاصتها وهي كون المضاف محولا موجودة ههنا والمراد
بها اى تلك الاثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي
هي فوق كل مغتنم والضمير البارز مجرور المحل للاضافة الاثار
اليه راجع الى المختصر **وكسرته** فعل فاعل ومفعول وهو اى المفعول
الضمير المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة
رجحته ومعنى كسرته اى طويته طيا وهو ضد النشر على كسر عبد
القاهر لان الثياب المغسولة اذا انتشرت طويت على
كسر القصار فكان المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوى
وجعله مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان **على** حرف
جر **كثيرة** مجرور بها متعلق بكسرته **ابواب** مجرورة للاضافة
الخفية اليها **الباب** في الاصل باب البيت ثم انما سمى
به ههنا لانه يدخل في شمول الابعد المجاورة عنه كما لا يدخل
في البيت الابعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل ابوبة
مرفوع على الابتداء **الاول** صفة الباب هو نقيض الاواخر
اقول

اول على وزن افعل على اى محذوف الا والحسط قلبت الهمزة واوا
وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوائل واوالى وقيل اصله
دول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة لتناسب
قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على وزن اواول للاستثقال
في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرف تقول لقيته عاما اول
واذا لم تجعل صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول
اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وتانيثه الاولى
وجمعها اول مثل الاخرى والاخر **في الاصطلاحات** جمع
اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء الجار مع
المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء **النحوية** مجرورة صفة
الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات
لانها اى النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات
فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية ليست
بفعل اى فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد
قولنا انه متعلق لما يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام

الانكارى اى الاسناد فيه لانه لا وجود له اى الاسناد الا فيهما اى
في الفعل وفيما في معناه ولهذا تسمعهم يقولون ان الخبر لابد
وان يكون فعلا او في معنى فعل ثم لقائل ان يقول مثل قولنا زيد
اخوك وعمرو غلامك بمثل مواخيك ومملوكك قلنا ان
الياء فيها اى في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير
ح في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم محض كهاشم
وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت وقلت نحوي و
هاشمي وبصري انخرط في سلك الصفات حتى يقول برفع
الهندي الغلام على انه فاعل في قولك رجل هندي غلامه فلا
اشكال وهي اى الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا
اى لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اى
جيئت بصيغة الجمع الا ان يقال بجمعه اى الاصطلاح وان
كان مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اى ذكر
المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره
كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى
المضروب

المضروب ونحو ذلك وهي اى الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات
عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم و
الفعل والحرف والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل
الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل
ان يكون الجمل اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على
المسند والمسند اليه لا يتاتى الا من الاسمين او من فعل واسم
فان بدات باسم يسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان
زيدا قائم وما زيد قائما وهل زيد قائم ونحو هيهات الامر
وشتان زيد وعمرو واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور
خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر وما بعده
من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بدات بفعل يسمى فعلية
كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته وعبد الله لان التقدير
ضربت زيدا ضربته وادعوا عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب
وصاحب وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب
الحقاها اعتبارين اخرين وجعلا على قسمين اخرين منه

الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط و
لزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونها بذلك
الاسم الاصلي اعني الفعلية وان افادت معنى الشرط يسمونها
شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين نحو ان تكرمني اكرمك
او من شرطيتين معنى نحو ان كان زيد متى يكتب فهو يحرك
يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمى تلك
الجملة ظرفية سواء كان ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار
والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد
ومما قد ملك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده صاحب
اللباب في شرح اللباب قال وقولي معنى اشارة الى انهم
لا يجوزون ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون
بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك ادخلوا كان واسندوا
الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا
وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف معرفة الالفاظ عليها
اى على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا اى فلتوقف

المباحث الآتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن في الاصطلاحات
على سائر الابواب هذا وارد في اى عقبه بقوله **الباب** رفع اى مرفوع
بالابتدائية **الثاني** مرفوع تقديرا على انه صفة الباب **في
العوامل** الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبر
للمبتدا **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوامل **القياسية**
مجرورة صفتها ايضا اى كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا
الباب على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب
الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية
مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على
الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية
وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله
فهذا لكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم
في كل فعل سمع من العرب اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا
ان الليلة تجر قولهم مثلا منصوب على المصدر اى امثل امثلا وتجر على
وزنه عدة صيغة مؤنث ولم اى لفظ تجزم بفتح الميم سماعي لا غير

لقولهم قولنا وقولهم منحصر فيما سمع من العرب صفة كاشفة للسماعي
وليس لك ان تجاوزه انت عما سمعته من العرب ولا شك
ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم
جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل
كذا قال في الضوء قوله النادر اى الساقط وقوله الخارج صفة
بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم
فلذلك قدمه عليه ثم قال **الباب الثالث في العوامل
السماعية** واعرابها كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه
لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه
بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة
وهي ليست بمخصوصة بالبصر بل بالسمع فلو قال يعرف بحس
السمع والقلب كما كان اولى والمعنوية بالقلب فقط لانه
اى العامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتدأ والخبر او وقوع
المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او كونه الصفة صفة
لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش

على ما سيجيء في آخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك ان لكل
واحد منها معنى عقليا لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما
يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة
فعيلة للفضيل الهاء في الاساس تمزيت عليهما اى تفضلت وجمعها
المزايا ثم قدم المص **الباب الرابع في العوامل المعنوية** على
الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العوامل
والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف
الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث
وغيرها فانها من تتمات الفن وليست مقصودة من هذا
الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين
المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث
يشتمل الثاني الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من
هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع
على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله في العوامل
اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره

ح ان مصوفها جمع وهو العوامل يعلم بما ذكرنا فى الكتب
المضبوطة اى فى مجلدات او فى مختصرات المضبوطة ولعل المضبوطة
وقع مصحفا من المبسوطة لكن لا بدّ ههنا ان يذكر وجه الحصر
اى حصر ابواب الكتاب فى الخمسة بان يقال ان المبحوث
عنه فى هذا الكتاب لا يخ من ان يكون موقوفا عليه للمباحث
الآتية اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثانى وهو ما
لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخ من ان يكون البحث من
جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخ من ان يكون العامل
فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اى ما يكون فيه العامل
قياسيا هو الباب الثانى والثانى اى ما يكون العامل فيه
سماعيا فهو الباب الثالث والثالث اى ما يكون العامل
فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثانى وهو ان يكون
البحث لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم
من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب
الخامس الذى فى فضولات العربية فلم يجوز ان يكون شيئا آخر
لم يكن تلك

لم يكن فيه تلك الفضول قلت اعلم ان الحصر اى الحكم بالانحصار
اما عقلى اى مردد بين النفى والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استقرائى لا يكون كذلك بل يستند
الى التتبع والاستقراء وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد
اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر يسمى حصرا جعليا وبيانه ان
ذلك الاستقرائى اما ان يتعلق بجعل جاعل اى يكون المقسوم
مما جعله جاعل على تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الا
بواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو
قسم منه يسمونه بذلك الاسم الاصلى اعنى الاستقرائى وان
لم يتعلق به فيسمونه بالحصر الجعلى اذا عرفت هذا فنقول هذا
السؤال عام الورود فى كل حصر جعلى لا عقلى لان بديهة
العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يرد ذلك السؤال
بالاستقرائى يعنى اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم
ثبوت الخامس بالاستقراء فى اجزاء الكتاب وابوابه لا
بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخامس

تمت الكتاب كتابة كتاب شرح سيد على زاده
بعون عناية الوهاب من يد حسن دزدار زاده
وقد بدأت تحرير هذا الكتاب النحوية فى شهر اسلامبول
الكثير المحبوبة
١١٢٦
... شوال الشريف فى يوم عشرون والخامس

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲